المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

يونيو 2025

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

يتحمل المواطنون اليمنيون أعباء التدهور الاقتصادي والمعيشي في مختلف المناطق اليمنية، مع فوارق أكدتها «الأمم المتحدة» بين مناطق السلطتين على مستوى أسعار الصرف والمعيشة وأسعار الغذاء والوقود. ويزداد التدهور المعيشي والخدمي سوءاً مع انهيار الريال اليمني فوق مستوى 2700 ريال للدولار الواحد لأول مرة في تاريخ اليمن، بينما تواصلت المظاهرات والاحتجاجات للرجال والنساء خلال شهر يونيو المنصرم في مدن عدة أبرزها عدن وحضرموت وتعز وأبين.

وبلغ سعر الصرف 2700+ للدولار و700+ مقابل الريال السعودي، في انحدار جديد للعملة المحلية، حيث انتهى شهر يونيو بسعر صرف يتجاوز 2740 ريالاً للبيع في عدن، ونحو 719 ريالاً يمنياً للريال السعودي. ويزيد هذا الانهيار من مخاوف المواطنين نظراً لانعكاساته على أسعار السلع الغذائية والأساسية وكذلك تكاليف الخدمات المتدهورة بالأساس، في حين غاب دور الحكومة والبنك المركزي اليمني في عدن عن المشهد المتأزم، تاركين المواطنين يواجهون مصيراً مظلماً نتيجة لسياسات كارثية أثبتت الفشل الحكومي على مدى سنوات.

ومع استمرار انهيار العملة المحلية، تتدهور قيمة الرواتب التي لا يتم صرفها بشكل منتظم وشهري، إذ لا يغطي الراتب أدنى المتطلبات الأساسية، ولم يعد مساوياً لعُشر قيمته الشرائية مطلع عام 2015، وأصبحت الخدمات الأساسية وخصوصاً الكهرباء والماء تستحوذ على راتب الموظف أو أكثر، علماً بأن متوسط راتب الموظف الحكومي حالياً يبلغ 60 ألف ريال بالعملة اليمنية (الطبعة الجديدة) الصادرة عن بنك عدن المركزي، دون أن تقوم الجهات المعنية بتحريك الرواتب والأجور بما يتلاءم مع الانهيار المالي والتضخم الاقتصادي في الأسعار. وفي هذه الأثناء، تجاهلت الحكومة المطالب الشعبية المستمرة في عدن وباقي المحافظات، وتم قمع المواطنين المحتجين في العديد من مديريات عدن.

ويتهم اقتصاديون سلطات حكومة عدن بالتقاعس عن تنفيذ إصلاحات مالية حقيقية، ويشددون على أن الفساد المستشري وتعدد مراكز النفوذ يحول دون أي معالجات فعلية لأزمة الريال، محذرين من أن استمرار الأزمة دون تدخلات جدية، سواء من المانحين الإقليميين أو من خلال إصلاحات هيكلية داخلية، قد يفاقم من حالة الغضب الشعبي ويزيد من هشاشة الوضع الأمني في مناطق جنوب البلاد التي تعاني أصلاً من صراعات النفوذ والاضطرابات الأمنية.

تقييم أممي لصنعاء وعدن: استقرار وتدهور اقتصادي

في تقرير صدر في الثلث الأخير من شهر يونيو الفائت، قالت نشرة الأمم المتحدة الشهرية لأسواق السلع والتجارة لشهر مايو 2025، إن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في اليمن مرشحة لمزيد من التدهور حتى شهر فبراير 2026، مع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما يعمق أزمة الأمن الغذائي التي تهدد أكثر من 18 مليون شخص في مختلف أنحاء البلاد.

وتراجع الريال اليمني في مناطق حكومة عدن إلى سُبع قيمته فقط مقارنةً بالعام 2024، عند 2,533 ريالاً للدولار في المتوسط (في مايو)، بسبب انخفاض صادرات النفط والغاز، وانخفاض تدفقات التحويلات المالية إلى اليمن بشكل حاد. وفي المقابل، استقر سعر الريال اليمني عند 533 ريالاً مقابل الدولار الواحد في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة صنعاء.

وارتفعت أسعار الوقود في مناطق حكومة عدن منذ شهر أبريل 2025، لكنها ارتفعت بشكل كبير بنسبة 35%-28 على أساس سنوي، وهي الآن أعلى بكثير من متوسط السنوات الثلاث بنسبة 54%-40. وفي المقابل، حافظت مناطق حكومة صنعاء على استقرار أسعار الوقود، وهي أقل بشكل ملحوظ بنسبة 16%-9 عن متوسط السنوات الثلاث، وفقاً للأمم المتحدة.

ورغم ذلك فإن التوقعات مثيرة للقلق في مناطق كلتا الحكومتين، حيث يشير تدهور البنية التحتية للموانئ في الحديدة وانخفاض قيمة العملة في عدن إلى تزايد خطر ارتفاع أسعار الوقود أو نقصها، وقد يؤدي هذا بدوره إلى ارتفاع تكاليف الغذاء من خلال زيادة نفقات النقل. وبسبب ارتفاع تكاليف الوقود، واصلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعها في مناطق حكومة عدن، إضافة إلى عامل انهيار العملة المحلية، ومقابل ذلك شهدت مناطق حكومة صنعاء استقراراً في أسعار الغذاء. ورغم ضوابط الأسعار الحالية التي حافظت على استقرار أسعار دقيق القمح، إلا أن خطر حدوث زيادات كبيرة في الأسعار لا يزال قائماً بحسب الأمم المتحدة.

ذلك يعود إلى مزيج من توقف المساعدات الإنسانية بمناطق حكومة صنعاء والانقطاعات المستمرة في إمدادات الديزل، وهي ضرورية للطحن والنقل. وقد ارتفعت تكلفة سلة الغذاء الدنيا في مناطق حكومة عدن بنسبة 37% على أساس سنوي و49% أعلى من متوسط السنوات الثلاث، أما في مناطق حكومة صنعاء ظلت تكاليف سلة الغذاء الدنيا ثابتة على أساس شهري، بل وأقل قليلاً من العام الماضي، لكن مع ذلك، ورغم انخفاض الأسعار رسمياً، إلا أن السكان في مناطق حكومة صنعاء يواجهون انخفاضاً في القوة الشرائية بسبب قلة تنوع مصادر الدخل وتوقف المساعدات الإنسانية.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

التجزؤ الاقتصادي يعيق مسار تعافي اليمن

في الثاني من يونيو، رأى «البنك الدولي» -في تقرير المرصد الاقتصادي لليمن الصادر عن البنك- أنّ الاقتصاد اليمني يواصل مواجهة ضغوط كبيرة، فاستمرار الصراع والتجزؤ المؤسسي، إلى جانب تراجع الدعم الخارجي، يساهم في تفاقم الأزمة التي طال أمدها في البلاد. وخلص إصدار ربيع 2025 من التقرير الصادر بعنوان «الهشاشة المستمرة وسط تزايد المخاطر» إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انخفض بنسبة 58% منذ عام 2015.

في الوقت نفسه، تجاوز التضخم في مناطق حكومة عدن نسبة 30% في 2024. واعتبر البنك الدولي أن الحصار المستمر الذي تفرضه قوات صنعاء على صادرات النفط اليمني، أدى إلى انخفاض إيرادات حكومة عدن (مع استبعاد المنح) إلى 2.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024. كما أن زيادة دعم الموازنة وخفض الإنفاق أدى إلى تراجع عجز المالية العامة إلى 2.5%، انخفاضاً من 7.2% في عام 2023.

مع ذلك، لا تزال البيئة الاقتصادية هشة، كما أن وجود انقسام عميق في اليمن إلى منطقتين اقتصاديتين، مع مؤسسات وسلطات نقدية وأسعار صرف منفصلة، يزيد من التفاوتات ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنسيق والاتساق على مستوى السياسات العامة للدولة، في إشارة من البنك -الذي يتخذ من واشنطن مقراً له- إلى أهمية إعادة توحيد السلطة النقدية والمالية وتوحيد البنك المركزي اليمني، لكن دون الإفصاح عن ذلك مباشرة.

وتطرق البنك الدولي إلى توترات «البحر الأحمر» الذي فرضت فيه قوات صنعاء حظراً على عبور السفن الإسرائيلية، وأشار البنك إلى أن الأزمة البحرية أسفرت عن زيادة في تكاليف الشحن، وفي نفس الوقت تدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الداخل اليمني، بحسب البنك، فأكثر من ثلثي اليمنيين يعانون من نقص حاد في الغذاء. كما تتزايد حدة استراتيجيات التكيف السلبية والمدمرة مع نفاد الموارد المتاحة للأسر. دينا أبو غيدة، مديرة مكتب مجموعة البنك الدولي في اليمن، قالت إن اقتصاد اليمن يعاني من التجزؤ والهشاشة، ومع ذلك، فإن إمكانية التعافي لا تزال حقيقية، مضيفةً: «مع الضرورة البالغة للسلام من أجل تحقيق التعافي على المدى الطويل، فمن الممكن اتخاذ خطوات فورية مثل دعم المؤسسات المحلية وحماية الخدمات الأساسية لتخفيف الضغوط الاقتصادية على اليمنيين في الوقت الحالي».

استشرافاً للمستقبل، لا تزال آفاق 2025 قاتمة بالنسبة للبنك الدولي، إذ من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.5%، مع تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنسبة 19%. ومن المرجح أن يؤدي استمرار الضغوط على المالية العامة، وانخفاض قيمة العملة، ونقص السيولة، واضطرابات الوقود، إلى تفاقم الآثار السلبية الاقتصادية. ففي ظل الضغوط التضخمية في مناطق حكومة عدن، يؤدي الانكماش والقيود على السيولة في مناطق حكومة صنعاء إلى زيادة الاعتماد على المعاملات غير الرسمية القائمة على المقايضة. ويُتوقع أن يؤدي انخفاض التمويل المقدم من المانحين ومخاطر الامتثال للعقوبات، إلى تقييد النشاط الاقتصادي بسبب نقص السيولة، وخفض دخل الأسر، وضعف الطلب، لا سيما في مناطق الحوثيين.

اختتم التقرير بتحديد ثلاثة مسارات اقتصادية محتملة لليمن: استمرار الوضع الراهن، أو تصعيد الصراع، أو الطريق إلى سلام دائم. في ظل سيناريو السلام، يُتوقع أن ينمو الاقتصاد اليمني بمعدل 5% سنوياً على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، وهذا النمو سيكون مدعوماً باستثمارات متجددة، ومؤسسات أقوى، بالإضافة إلى جهود الإعمار الموجهة توجيهاً سليماً.

عيد الأضحى دون رواتب

استقبل اليمنيون عيد الأضحى المبارك (الموافق 06 يونيو 2025)، وهم بانتظار الرواتب المتأخرة، دون صرفها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، طالب الآلاف من المعلمين في عدن بصرف راتب شهر مايو المتأخر، وسط حالة من القلق والضيق الشديد نتيجة لارتفاع الأسعار والضائقة المالية والديون المتراكمة على المواطنين والموظفين، مما جعل كثيراً من الأسر عاجزة عن تأمين احتياجات العيد.

ووقعت أسر المعلمين، والموظفين، في حالة من الانكسار الاقتصادي والمعنوي بسبب عدم القدرة على شراء متطلبات العيد لأبنائها. وحمَّل المعلمون، عبر نقابتهم، المجلس الرئاسي ورئاسة وزراء حكومة عدن والسلطة المحلية بعدن المسؤولية الكاملة عن تأخير صرف راتب شهر مايو (الذي لم يتم صرفه إلا في أوائل شهر يوليو 2025).

وفي محافظة تعز، رُفعت نفس المناشدة من قِبل مجلس تنسيق النقابات ومنظمات المجتمع المدني «متين»، إذ ناشد بسرعة صرف رواتب شهر مايو لجميع موظفي المحافظة، والسلطة المركزية لكافة الأشهر السابقة المتأخرة، وخصوصاً رواتب مؤسسة مصنع إسمنت البرح ومؤسسة المياه والمجاري ومؤسسة المسالخ. كما طالب المجلس بصرف رواتب الموظفين النازحين من المحافظات الأخرى خصوصاً على أبواب العيد، لكن عيد الأضحى حلَّ دون تحقيق هذه المطالب.

ولم يختلف الحال في صنعاء، إذ يبحث المواطنون عن سبل عيش تكفي أسرهم وتلبي أدنى احتياجاتهم، وحل عيد الأضحى على الوضع ذاته، واكتفى قطاع واسع من المواطنين في مناطق حكومة صنعاء بتوفير المتطلبات الضرورية خلال، وباتت «الأضحية» غير واردة في حسابات الكثيرين.

وفي مختلف المحافظات، تجاوزت أسعار الأضاحي القدرة الشرائية لمعظم السكان، حيث يجعل الغلاء من الأضاحي في متناول فئة محدودة للغاية من السكان. في محافظة عدن على سبيل المثال، وصل سعر الخروف الواحد إلى أكثر من 400 ألف ريال، وسط التضخم الهائل، ويمثل ذلك ارتفاعاً صارخاً عن مستوى الدخل الشهري للموظف، أي إن شراء الأضحية بات بعيداً كل البعد عن قدرات المواطنين الذين بالكاد يدفعون التكاليف الباهظة لخدمات الكهرباء والمياه والنقل وغيرها.

نساء عدن ي-عايدن الحكومة بالاحتجاجات

منذ شهر مايو السابق، أصبحت نساء عدن لاعباً فاعلاً وأساسياً بشكل ملحوظ على الساحة المحلية، بعد رفعهن الأصوات الاحتجاجية المقهورة ضد فشل وفساد الحكومة وتدهور الأوضاع، رغم تعرضهن لأساليب قمعية من جانب السلطات الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، إلى حد إهانة واحتقار بل واعتقال العديد من الناشطات المجتمعيات والحقوقيات، مثل الناشطتين الحقوقيتين «عفراء حريري» و«مها عوض» (في منتصف يونيو) اللتين اعتُبر اعتقالهما تصعيداً خطيراً ضد الحريات، وكذلك الناشطتين «خديجة السيد» و«آمنة الميسري» في كريتر (أواخر يونيو) اللتين طالبن -ضمن مجموعة من النساء- بتحسين الأوضاع المعيشية.

وفاجأت النساء المواطنين بوقفة احتجاجية صبيحة عيد الأضحى عقب صلاة العيد مباشرة، تحت شعار «ثورة النسوان»، تعبيراً عن الغضب الشعبي تجاه ما وصفنه بـ«اغتيال الخدمات». واعتُبر إسهام النساء في المشهد الاحتجاجي معبراً عن تصاعد الغضب الشعبي وتنامي الدور النسائي على أرض الواقع، رغم صدور القرارات الأمنية من جانب سلطات المجلس الانتقالي، المرتبطة بمنع التظاهر واستخدام القوة ضد المتظاهرين لقمع أي احتجاجات.

ووفقاً لتنسيقية مكونات عدن الوطنية، فإن للمرأة دوراً بارزاً في عدن في الدفاع عن حقوقها وحقوق أبناء المدينة، وسط تصاعد سياسة التجويع والإقصاء المنهج. ودانت التنسيقية ما وصفته بالممارسات القمعية المتكررة التي تستهدف النشطاء والمتظاهرين السلميين.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

18+ ساعة انقطاع.. الكهرباء أزمة الأزمات

تمثـل أزمـة انقطـاع التيـار الكهربـائي في عدن الهاجس المزعج الأكـبر للمواطنين في المدينة التي تتخذهـا حكومة عـدن عاصمة مؤقتـة. وتصل الانقطاعات إلى أكثر من 18 ساعة يومياً وسط حر الصيـف، بصـورة تؤثر بشـدة علـى المواطنين والمرضى وكبار السـن، إلى حـد أن الأزمة أجبرت مسـنين على الخروج والنوم في الشوارع بحثاً عن القليل مـن البرودة، في أزمةٍ تُعد الأسـوأ في تاريخ عدن التي تُعتبر أول منطقة عرفت خدمة الكهرباء في شـبه الجزيـرة العربيـة منذ 100 عـام خلال عشرينيات القرن الماضي.

على خط أزمة الكهرباء، خرجت مظاهرات عديدة في عدة مناطـق من عدن مثل المنصورة والشـيخ عثمان وخور مكسـر وكريتر. ومن أمام بوابة قصر معاشـيق الرئـاسي، طالـب مواطنـون بتوفـير الخدمات الأساسية وتحسين الأوضاع المعيشية، ووضع حد لأزمة الكهربـاء، مؤكدين أن «صبرهم على الحكومة بدأ ينفد».

وأكد محتجون لمرصـد «بقش» أن الاحتجاجات الشعبية ستستمر بغرض الضغط على الحكومة لإيجاد حلـول حقيقية، غـير مؤقتـة أو ترقيعية، للأزمـات المتفاقمة وعلى رأسـها أزمـة الكهرباء. ويصـف المواطنـون هذا الوضـع بأنـه تعذيب ممنهج لهم. ويُنظر إلى أن أزمـة الكهرباء تتطلب خططاً واضحة ومعلنة بشكل يمنح الجمهور حق مساءلة الحكومة في حال التقصير أو عدم التنفيذ. وتغيب الجهات المختصة عن المشـهد، ولا تصدر أيـة توضيحـات رسـمية، بمـا فيهـا مؤسسـة الكهرباء، وسـط نفـاد الوقود وعدم الاسـتجابة لدعوات إمـداد محطات التوليـد بالوقود اللازم للتشغيل، كسـبب رئيس لانهيار برنامج تشغيل الكهرباء.

وتقول حكومة عدن إن كلفة تشـغيل الكهرباء في عدن تبلغ نحو 55 مليون دولار في الشـهر الواحد، بمعـدل 1.8 مليـون دولار يومياً، بينمـا لا تغطي الإيرادات الشـهرية كلفة تشـغيل يوم واحد، ما يزيد من تعقيد الأزمة المالية والخدمية.

كما تتعقد الأزمة بسبب اعتماد معظم المحطات علـى وقود «الديزل»، وهو من أكـثر أنواع الوقود كلفـة، ولا يتم اسـتخدامه حـتى في دول الخليج النفطية. ويؤدي تقطع إمدادات الوقود الخام غير المنتظمة من حضرموت وشـبوة ومأرب إلى تفاقم أزمة الكهرباء. وتشـير معلومات بقش إلى أن عدن بحاجـة إلى قرابـة 600 ميغـاوات يوميـاً لتلبية الطلب علـى الكهربـاء، بينما الطاقـة التوليدية المتاحـة حاليـاً لا تتجاوز في أفضـل الأحوال 138 ميغاوات.

أزمة مياه عدن: فقدان 40% من الإمدادات بسبب تهالك الشبكات

يكابد اليمنيـون أزمة المياه وتهالك شـبكاتها، إلى جانب أزمة الكهرباء. ففـي الوضع الحالي تنقطع إمدادات المياه في مدينة عـدن نتيجة نفاد الوقود وتشغيل المضخات على طاقة احتياطية ضعيفة، مـع وجود أعطـال فنية تعيق الإمـدادات نتيجة تآكل البنية التحتية.

على سـبيل الذكر، قالت مؤسسـة المياه بعدن في يونيـو المـاضي، إن هنـاك مخالفات جسـيمة واعتـداءات عشـوائية طالـت شـبكتي الميـاه والصـرف الصـحي في عـدة مواقـع مـن الأحياء السـكنية بمديريـة خورمكسـر، وحـذرت مـن خطورة اسـتمرار هذه الممارسـات علـى الصحة العامة وسـلامة الخدمة. وهذه الأحياء تعاني من قدم الشبكات وضغط الاسـتخدام، وهي بحاجة ماسة إلى استبدال وتوسعة في البنية التحتية، إلا أن العشـوائيات المنتشـرة وغيـاب التخطيـط العمراني يحول دون تنفيذ تلك المشاريع، ما أدى إلى فقدان التمويل المخصص لبعضها.

والشـهر المـاضي أيضـاً، تعـرَّض أنبـوب مياه التغذيـة الرئيسي لمحطـة منطقة البرزخ لكسـر مفاجئ أدى إلى توقف تمويـن المياه عن مديريات خورمكسـر وكريتر والمعلا والتواهي، ووقع الكسر في خـط رئيسي قطر 28 نوع حديـد نتيجة التآكل الشديد الناجم عن قِدم الأنبوب.

وثمة أسـباب لانهيار شبكة إمدادات المياه، أبرزها أنها بنيـة تحتية قديمة ومتضـررة نتيجة الحرب والإهمال، كذلك شحة أو انعدام الطاقة والوقود، إذ لا تعمـل المضخـات إلا علـى مولـدات تحتاج لصيانـة مسـتمرة، ويعتمد تشـغيلها على توفر الديزل، الـذي غالباً لا يصل في الوقت المناسـب. ويُضاف إلى ذلك تهالك المعدات نفسـها وإهمال الصيانة، فالمضخات تُعـد قديمة وبعضها بحاجة إلى صيانـة عاجلـة إن لـم يكن الاسـتبدال. كما يلعب الفسـاد وسـوء الإدارة دوراً في انهيار شبكة إمـدادات المياه، مع ضعـف الاسـتثمار وبالتالي إعاقة تطوير الشبكة وتحسين أدائها.

وتفيد معلومات بأن كثيرين باتوا يسـهرون عند الخزانـات الفارغة حتى الفجـر، لجمع القليل من المياه كل بضعة أيـام، بينما تعيش العائلات حالة اسـتنزاف مالي نتيجة شـراء المياه بالتقسيط من الصهاريج الخاصـة. كما أن انقطـاع المياه يهدد بتراجـع النظافة وانتشـار أمـراض مائيـة مثل الكوليرا.

وفي اليمـن بأكملهـا تتراجع موارد الميـاه الجوفية بوتيرة أسـرع من تجددها، وفي عدن تجري تحذيرات من جفاف الأحواض الجوفية في العام 2025.

ففي وقت سابق من هذا العام، حذر برنامج الأمم المتحـدة الإنمـائي مـن اسـتنفاد طبقـات المياه الجوفية لعدن هذا العام، وأكد أن اللجوء إلى تحلية ميـاه البحر واسـتخدام الطاقـة النظيفة في هذه العملية سيشـكل الركيزة الأساسية لمواجهة أزمة المياه الحـادة والمزمنة التي تواجههـا البلاد. وذكر البرنامج أن اليمن يواجه إحدى أشـد أزمات المياه حـدةً في العالـم، وسـط تعـرُّض شـبكات المياه الحضرية لضغط شديد.

أشـار البرنامـج إلى تحليـة الميـاه بوصفهـا برزت كوسيلة لمعالجة ندرة المياه المزمنة، ولأن أزمة المياه في هذا البلد ملحـة ومعقدة، فإن الميـاه الجوفية باتت المصدر الرئيسي لمياه الشرب في معظم أنحاء البـلاد، لكنها تُسـتنزف بوتيرة أسـرع من قدرتها على التجدد. وفي عدن يُتوقع أن تُسـتنفد طبقات المياه الجوفية خـلال هذا العام، والأزمة لا تقتصر على ذلك، بـل إن البنيـة التحتيـة للمياه بحاجة ماسة إلى إعادة التأهيل، حيث فُقد أكثر من 40% مـن الإمـدادات بسـبب الشـبكات القديمـة والمتضررة.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

تعز: تصعيد قادم للمعلمين

أنهى معلمو محافظة تعز شهر يونيو بمسيرة حاشدة في المدينة للمطالبة بصرف رواتب شهري مايو ويونيو 2025، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية، وانتظام صرف الرواتب وزيادتها بما يتناسب مع انهيار العملة المحلية وارتفاع الأسعار وتآكل القيمة الشرائية، محمّلين المجلس الرئاسي والحكومة والسلطة المحلية مسؤولية التدهور الحاصل.

وفي مسيرة 30 يونيو، طالب المعلمون بصرف بدل غلاء معيشة بشكل عاجل، وصرف التسويات والعلاوات السنوية والبدلات المختلفة، وصرف الرواتب المتأخرة لتسعة أشهر منذ عامي 2016-2017، مضيفين: «يكفي الوعود العرقوبية بهذا الشأن منذ نهاية شهر مارس الماضي من أعلى هرم قيادة الدولة والحكومة». كما طالبوا باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحرير الموارد الاقتصادية «نفط - غاز - منافذ...الخ»، وتوحيد الأوعية الإيرادية وضبطها حتى تعود بالخير على الموظفين وعموم المواطنين.

وسيواصل المعلمون، وفق نقابتهم، التحركات والفعاليات الاحتجاجية حتى تحقيق المطالب، محملين قيادات الدولة والحكومة والسلطة المحلية كامل المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع وما قد يترتب على استمرار هذا التجاهل والإهمال من تصعيد نقابي قادم.

صنعاء: حظر استيراد السلع المماثلة للمحلية

في إطار سياسة توطين الصناعات التي تقول «حكومة صنعاء» منذ العام الماضي إنها ستسهم في تشجيع الصناعات المحلية وخفض فاتورة الاستيراد، أعلنت وزارتا المالية والاقتصاد عن إصدار «القرار المشترك الأول» للوزارتين، لحماية الإنتاج المحلي وتشجيعه، ويتضمن هذا القرار الحظر والمنع النهائي لاستيراد بعض السلع والبضائع التي يوجد لها مثيل محلي يُغطي احتياج السوق المحلي كاملاً بأفضل جودة وسعر منافس، ابتداءً من أول أغسطس 2025.

القرار شمل سلع الألبان الجاهزة المعلبة السائلة، العصائر غير الطبيعية «الشراب المنكه»، المياه المعدنية الصحية، المناديل الورقية، الإسفنج الجاهز، الأعمدة الحديدية، المجلفنة، الأنابيب والمواسير الحديدية المجوفة، المنتجات المسطحة من حديد الهناجر، والجنابي والأحزمة المستخدمة للعسوب. كما تضمَّن تقييد كميات الاستيراد، وتعديل التعريفة الجمركية، والاستيفاء الضريبي بصورة مقطوعة على بعض السلع المستوردة التي لا يوجد لها مثيل محلي يغطي جزءاً كبيراً من احتياج السوق ابتداءً من أول يوليو 2025.

ومن السلع التي أُقرَّ تقييد كميات استيرادها وتعديل التعريفة الجمركية والاستيفاء الضريبي بشأنها: لب المانجو الخام، معجون وصلصة الطماطم، العصائر المعلبة الجاهزة، المياه الغازية، السكر المكرر الجاهز، حفاظات الأطفال، البقوليات المعلبة الجاهزة، حلاوة طحينية، الكراتين الجاهزة، الأنابيب البلاستيكية لشبكات المياه، الشنط والحقائب النسائية، أكياس التعبئة والتغليف، القوارير والأغطية البلاستيكية، وبلاط السيراميك.

الوزارتان دعتا مستوردي هذه السلع إلى مراجعة قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد ومصلحة الجمارك لمعرفة التفاصيل والالتزام بموعد سريان الحظر والتقييد، مشيرتين إلى وجود برنامج لتصنيع الكميات المطلوبة من المستوردين عبر المصانع المحلية وبالعلامات التجارية المعتمدة للمستوردين بما يحافظ على مصالحهم.

هذا القرار وفق متابعات بقش جاء تزامناً مع قرارات توطين قوائم من السلع المحلية لدعم المنتجات المحلية، مثل المانجو في محافظة الحديدة (في شهر مارس 2025)، وأسطوانات الغاز المنزلي التي تم توطينها بنسبة 100% بدءاً من 01 أبريل، وحظر استيراد الروتي والبرجر والكروسان والمخبوزات والمعجنات الجاهزة، كما جرى توطين منتجات أخرى مثل الإسمنت، والدقيق وخام الكلنكر الخاص بصناعة الإسمنت، والعصائر والصلصة وغيرها. وتقول حكومة صنعاء إن عمليات التوطين ستلعب دوراً في تشجيع الصناعة المحلية وتشجيع الاستثمار المحلي إضافة إلى خلق فرص العمل، وتؤكد أنه سيتم توطين صناعات أخرى كجزء من استراتيجية تعزيز القطاع الصناعي كرافعة اقتصادية.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

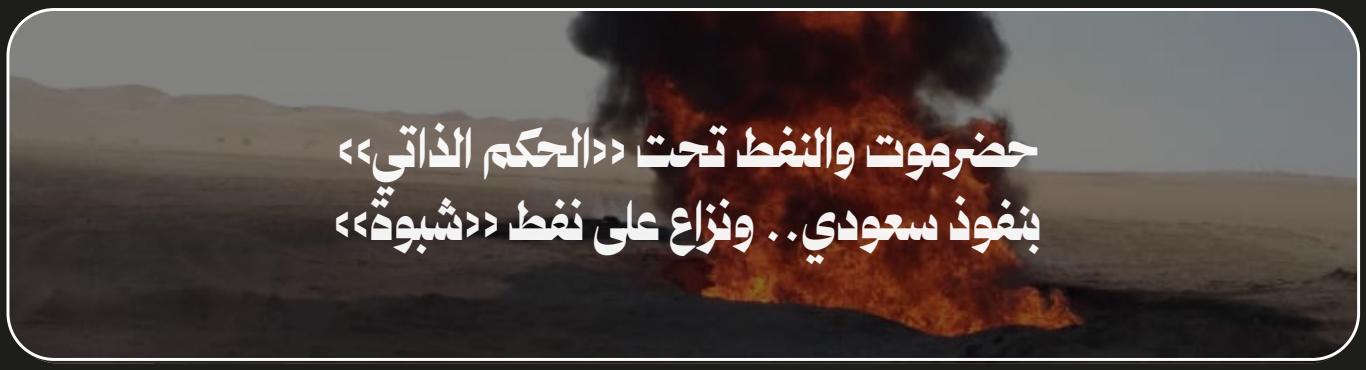

حضرموت والنفط تحت «الحكم الذاتي» بنفوذ سعودي.. ونزاع على نفط «شبوة»

في حضرموت، المحافظة النفطية والأكبر في اليمن (يبلـغ عدد سـكانها قرابة 2.5 مليون نسـمة)، بلغت التوترات والانقسـامات ذروتها، مع اتهام المجلـس الرئـاسي بعـدم الوفـاء بوعـود تطبيع الأوضاع في المحافظة بما يضمن تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية واستفادة أبناء المحافظة من ثرواتها. وفي أحدث الخطوات التي اتخذها «حلف قبائـل حضرمـوت» -الـذي يتبـنى التحركات الاحتجاجية طوال الفترة الأخيرة- أصدر الحلف في يونيـو الفائت وثيقـة «المبادئ السياسـية» لـ«الحكـم الـذاتي» في حضرموت، الـذي يحاول الحلف تطبيقه بنظام سـياسي منفـرد واقتصاد خاص ومؤسسات مسـتقلة وعلم ونشيد وطني خاصين.

مثّل هذا الإعلان انطلاقاً لمسـار سـياسي يُراد به بشـكل معلن تمكين حضرموت من إدارة شؤونها بـإرادة أبنائها، وقال الحلـف إن الرؤية تتمثل في «نظـام حكم ذاتي حضرمي مسـتقل له إرادة حرة وسيادة يمتلك صلاحيات كاملة للحكم والإدارة، عـبر تبـني نظـام الهيـاكل المتوازنـة، وإنشـاء مؤسسات التشـريع والقضاء والرقابة والمساءلة وإنفاذ القانون وتحقيق الشفافية ومنع الفساد».

وكان حلف قبائل حضرموت قد تمسَّـك بمطلبه بـ«الحكم الـذاتي» خصوصاً بعـد دخول المملكة العربيـة السـعودية في الخط كداعـم لتحركات الحلـف. وكان رئيـس الحلف الشـيخ عمرو بن حبريش، الذي أعلنت قبائل حضرمية سـابقاً (في منطقة العيـون بغيل باوزير) عن سـحب الثقة منـه، قد اعتـبر أن هـذه المرحلـة «مفصلية من تاريخ حضرموت».

«الحكم الذاتي» شعار المرحلة: مآلات اقتصادية

جاء في مبادئ الحكم الذاتي، التي حصل بقش على نسـخة منهـا، أن تتمتـع حضرمـوت بكامـل الصلاحيات السـيادية علـى أرضهـا، وثروتها، ومواطنيهـا، وحقهـا في أن يكـون لها دسـتورها وعلمها ونشيدها الوطني، ومجلسها التشريعي وقوانينها وقضاؤهـا وبرامجهـا التنموية والاقتصادية والمالية والأمنية وكافة المؤسسات الضرورية لذلك. ونصت ثاني نقاط مبادئ الحكم الـذاتي علـى أن «تنـازُل حضرموت عـن أي من صلاحياتها للدولـة (كالعملة – التمثيل الخارجي – الدفـاع الوطني)، هـو بغـرض إدارة المصالح المشـتركة مـع المشـاركة الفعالـة والنديـة في المؤسسـات الـتي تنشـئها الدولـة وفـق معايير المساحة والسكان ونسـبة المساهمة في الموازنات العامة، وتكون هذه المعايير هي المعتمدة في جميع مؤسسـات الدولـة التشـريعية والقضائيـة والتنفيذيـة، والمؤسسـات الدفاعيـة والأمنية، والتمثيل الدبلومـاسي في الخارج، وتبقى كل هذه المؤسسات تحت المساءلة عبر الوسائل المشروعة في حالة مخالفة هذه المعايير أو الإخلال بها».

وحسـب رؤيـة «الحكـم الـذاتي»، فـإن لأبناء حضرموت كامل السـيادة على أرضهم وثرواتهم وقرارهـم السـياسي وحقهم في تقريـر مصيرهم وصياغـة مسـتقبلهم وتنظيـم حياتهـم، ويعبر شـعب حضرمـوت عـن إرادتـه بالوسـائل الديمقراطيـة النزيهة، بحسـب الإعلان. ونص الإعلان أيضاً على إنشـاء مؤسسـات الحكم من سلطات تشـريعية وقضائية وتنفيذية، وأمنية وسـلطات إنفاذ القانون وقـوات الدفاع، في ظل دستورها المعبر عن سيادة شعب حضرموت على أرضه.

وقال الحلف إن حضرموت تنفتح على الشـراكة الندية والعادلـة و«الدخول في اتفاقيات لمصلحة شـعبها مع كل جوارهـا مع الاحتفاظ بسـيادتها الكاملة». وحول الرؤيـة الاقتصادية، قال فريق الحكـم الـذاتي إن حضرمـوت «تتبـنى اقتصاداً وطنيـاً حـراً مسـتداماً ومتوازناً يحقـق العدالة الاجتماعية والرفـاه الاجتماعي لكافة المواطنين، ويصـون حقوق الأفراد والمجتمـع، يضمن فرص متساوية للجميع، ويشجع الاستثمار، والإبداع، والابتكار، وريـادة الأعمال، ويؤمن حماية الملكية الخاصة، والقيم الاجتماعية التي تكفل حقوق جميع فئات الشـعب، وتوفر بيئـة عادلة تضمن حياة كريمة للجميع».

هذه الخطوة توصف بأنها تكرس الانقسامات في محافظة حضرموت. وقد زاد الانقسـام مع اتهام السـلطة المحلية بالاسـتهتار وإهدار المال العام والغموض بشـأن مـوارد المحافظـة النفطية، في حـين كان عضـو المجلـس الرئـاسي ومحافـظ حضرموت السابق «فرج البحسني» قال في مايو المـاضي إن حضرمـوت تواجـه أزمـة شـاملة تسـتدعي تدخلاً حاسـماً من الدولة والتحالف، وحذر من تفاقم هذه الأزمة، حيث إن الوضع بلغ مرحلة الشلل شبه الكامل.

وتمثل حضرموت أهمية كبيرة من حيث المساحة وامتلاك المـوارد الاسـتراتيجية، وأبرزهـا الثروة المعدنية شـبه النادرة، والاحتياطيـات النفطية الكبـيرة، في حقـول المسـيلة على سـبيل المثال، ووجود سـاحل طويل علـى البحـر العربي يحوي مينـاء المكلا ومينـاء الضبة النفطـي، إضافة إلى توافر ثروة سمكية هائلة. ويعتقد قطاع من أبناء حضرمـوت أن مواردهم لا تُسـتخدم لصالحهم، وأنهم يتحملون أعباء النزاعـات خارج المحافظة، بينما نصيبهم من الثروة والخدمات محدود، وهو ما يراه حلـف قبائل حضرموت مبرراً لإعلان نظام الحكم الذاتي.

وقد يُنظـر على المسـتوى الحضـرمي أن الحكم الذاتي قد يلقي بأثر إيجابي من خلال الحصول على حصة أكبر من عوائد النفـط وبالتالي رفع الدخل وتحسين الخدمات وجذب الاستثمارات في البنية التحتيـة وتحسـين الإدارة المحليـة، لكن بنفس الوقت من شـأن هـذه التحـركات المدعومة من المملكة العربية السعودية أن تحرم الدولة اليمنية المركزية مـن مصدر دخـل رئيسي وهـو النفط، وبالتالي زيـادة العجز في ميزانيـة الدولة المركزية الضعيفـة أصلاً، ومفاقمة الفـوارق الاقتصادية بين المناطـق (مناطق غنية بالنفط مقابل مناطق أخرى فقـيرة)، فضلاً عن أن ذلك يرهن حيزاً كبيراً من الأرض اليمنية للتدخلات الخارجية.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

في السـياق ذاته، رأى مؤتمـر حضرموت الجامع (الذي يتداخل مع حلف قبائل حضرموت ويضم تحالفاً واسعاً من مشايخ القبائل الحضرمية ويركز على الإدارة الذاتية للموارد وفق معلومات بقش) أنّ المجلـس الرئاسي بقيـادة «رشـاد العليمي» وحكومـة عدن فشـلا في إدارة ملـف الأزمة ولم يحققـا أياً من الوعود الرئاسـية بخصوص تطبيع الأوضاع ومعالجة الأزمات بالمحافظة.

وتشـهد حضرموت -وفقاً للمؤتمر- تدهوراً حاداً في الأوضاع المعيشية والاقتصادية والخدمية، في ظل حالـة الانهيار العام الناتجة عن تراجع سـعر العملة المحلية، وتأخر صرف المرتبات، والارتفاع المتسارع في أسعار السـلع والخدمات، إلى جانب تدهور البنية التحتيـة وعجز الجهات الحكومية عن تلبية الحد الأدنى مـن احتياجات المواطنين، وقال إن هذا الوضع يستدعي التدخل العاجل من مجلـس القيادة الرئـاسي وحكومة عـدن لوضع معالجـات فعالة تضمن للمواطـن حياة كريمة، معتبراً أن الانهيار المتواصل للخدمات الأساسية، خاصة الكهرباء، رغم استمرار تدفق كميات كافية من الوقـود (الديـزل والمازوت)، هـو انعكاس مباشر لفشل المجلس الرئاسي في تنفيذ القرارات المتعلقة بمعالجات حضرموت.

اتهم المؤتمر أيضـاً المجلس الرئاسي بعدم الجدية في التعاطـي مع مطالب أبنـاء حضرموت، وعلى رأسها تمكين أبناء حضرموت من إدارة شؤونهم، وهو خيار قال المؤتمـر إنه يحظى بإجماع حضرمي ويسـتند إلى الإرادة الشـعبية. كما شدد مؤتمر حضرموت الجامع على أن استمرار تجاهل القيادة السياسـية لمعاناة حضرموت قد يـؤدي إلى مزيد من التوتر وعدم الاسـتقرار، وأنه لابد من تحقيق الحكم الذاتي.

أزمة نقل من «عقلة» شبوة إلى عدن

نشـأ جدل بشـأن نقل النفط من قطـاع العقلة (S2) في محافظة شـبوة إلى عدن. يتلخص الأمر في أن نقـل النفط عـبر القواطر إلى عـدن يتجاوز مسـار النقل المحدد، وهو نقـل النفط عبر قطاع (4) «غـرب عيـاد» وخـط الأنابيـب إلى ميناء رضـوم ثـم عـبر القواطـر إلى محطـة كهربـاء «الرئيس» بعدن التي تشهد انقطاعات مستمرة تسببت في تفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي.

لكـن ما تم هو نقـل النفط من قطـاع العقلة إلى عدن مباشـرة، واحتجت اللجنة النقابية بالحقل والترمنـال قطـاع (4) علـى ذلك، واسـتنكرت تحويـل نقل النفط الخـام من قطـاع العقلة عبر القواطر مباشرة إلى محطة كهرباء الرئيس بعدن، رغم توجيهات سابقة لرئيس وزراء حكومة عدن، سـالم بن بريك، لوزير النفط بإشـعار الشـركة اليمنية للاستثمارات باسـتلام كمية النفط من قطاع العقلة في منشآت قطاع (4).

في مطلـع يونيـو المـاضي، كان طاقـم العمل في محطة الضخ المركزية بقطاع (4) على اسـتعداد لاستقبال القواطر وتم عمل التجهيزات المطلوبة، لكن فوجئ العمـال بتعليمات بإرسـالها إلى عدن مباشـرة في مخالفـة صريحـة وغـير مسـؤولة لتوجيهـات رئيـس الـوزراء. وطالبـت اللجنـة النقابيـة بقطاع (4) رئاسـة الـوزراء بوضع حد لـ«العبـث» والتوجيه للجهات المعنيـة بالعمل وفق توجيهـات رئيس الوزراء، بنقـل النفط عبر منشآت قطاع (4).

وسبق واعترضت الشـركة اليمنية للاستثمارات النفطيـة والمعدنية (وايكوم)، على نقل شـحنة من النفط الخام تقـدر بنحو 116 ألف برميل من قطاع العقلـة (S2) إلى عدن عبر القواطر لتغذية محطـة كهربـاء «الرئيـس»، معتـبرة أن هـذه الخطـوة مخالفـة لتوجيهـات رئيس الـوزراء، وقالت الشـركة إن عمليـة النقـل تتعارض مع التوجيهـات الحكومية التي تقـضي بنقل النفط الخام إلى منشآت قطاع (4)، وتحديداً إلى محطة الضخ المركزية التابعة له ليتسنى نقله وفق المتبع من سـابق، وأكدت أن هذه المنشـآت جاهزة فنياً لاستقبال كميات كبيرة من النفط الخام.

وحسـب ما تناوله بقش سـابقاً، فقـد تم تجهيز محطتـين لتفريـغ النفط ضمن منشـآت قطاع (4)، اسـتخدمت الأولى سـابقاً لتفريغ شحنات من قطـاع العقلة وقطـاع (9 – كالفـالي)، فيما خصصـت الثانية لشـحنات قادمة من شـركة صافر. ويأتي نقل النفط من حقل العقلة إلى عدن مباشـرة عبر القاطرات رغـم أن النقل من قطاع العقلة إلى محطة الضخ في قطاع (4) سيكون أقل تكلفة من نقله مباشـرة إلى عـدن، وهو ما يطرح علامات اسـتفهام حـول تعمد اللجـوء إلى طرق تزيد من النفقات من المال العام.

تطـــورات وأخبـــار الاقتصـــاد اليمنـــي

نفط وغاز اليمن

تســـرب النفط في مياه اليمن.. كارثة مسكوت عنها رسمياً

عادت الســـفن النفطية المتهالكة والراسية قبالة سواحل عدن، التابعة لرجل الأعمال أحمد صالح العيسي، إلى الواجهة مجدداً، لتفتح جدلاً كونها لا تزال أزمة مســـكوت عنها دون إجراءات حكومية تجاه الســـفن الـــتي تهدد بكـــوارث بيئية بســـبب موجات التلوث النفطي.

في يونيو وُجدت بقع نفط واسعة في ساحل مدينة الشـــعب الممتد مـــن محيـــط المدينة الســـكنية «إنماء» مروراً بمحيط محطة الحسوة وصولاً إلى جســـر «البريقة»، مما هدد بتلـــوث نفطي كبير. وهذه المناطق نفسها، المرتبطة بميناء عدن وميناء الحاويات، رُصدت فيها عملية تسرب نفطي قبل ســـنوات من إحدى الســـفن النفطيـــة المتهالكة المملوكة للعيسي، التي لا تزال راســـية في عدد من المناطـــق بميناء عدن رغـــم تقارير رســـمية تؤكد خطرهـــا على الحيـــاة البحرية وحركـــة الملاحة في الميناء.

ويؤثـــر هذا التلوث على النظـــام البيئي، إذ لوحظ نفوق أعـــداد من الكائنات البحرية الصغيرة، وهو ما أثـــار موجة قلـــق بين الأهـــالي الذيـــن يعانون بالأســـاس من ظروف معيشـــية صعبة، ما دفع عديداً من الناشطين إلى المطالبة بوضـــع حلول عاجلة لكارثة التلوث التي تهدد البيئة الســـاحلية بشـــكل مباشـــر. وعلم مرصد بقش بوجود تلوث نفطي وبقع ســـوداء طفت في مياه البحر بساحل منطقـــة الحســـوة في البريقة، نتجـــت عن إحدى الســـفن الجانحة في المنطقـــة، بعـــد أن تعرضت الســـفينة لتصدعـــات وتآكل في هيكلهـــا، وهو ما تســـبب في غرق الجزء الخلفي لها، وتسرب المياه إلى داخلهـــا واختلاط الزيوت الـــتي يعتقد أنها في محركها بمياه البحر.

جرى الحديـــث عن أن الأمواج المرتفعة، بســـبب الرياح الموســـمية، نقلت الزيوت المختلطة بالمياه من مكان الســـفينة إلى ساحل الحســـوة، وهو ما يـــدق ناقوس الخطر من أن ســـفناً أخـــرى جانحة قرب الساحل قد تسرب المزيد من النفط بسبب تـــآكل هـــذه الســـفن، مما يســـلط الضـــوء على التداعيات البيئية الخطيرة.

وتكتفي حكومـــة عدن بالصمـــت إزاء ما تواجهه المدينـــة الســـاحلية من مخاطـــر التلـــوث، رغم قـــرارات الحكومـــة الســـابقة المتعلقـــة بتقطيع الســـفن المتهالكـــة التابعـــة للعيسي. وســـبق أن ناشـــدت الهيئـــة العامة لحماية البيئـــة بضرورة التحـــرك العاجـــل من قبـــل المؤسســـات المعنية والإســـراع في تفريغ المـــواد النفطيـــة المخزونة في صهاريج ومحركات الســـفـــن المتهالكة، وتعويم هذه السفن وإخراجها إلى محيط الميناء لتفكيكها، وإلزام ملاك السفن المتسببة في التلوث بمعالجة الأضرار البيئية.

وشهدت عدن في أواخر العام الماضي تلوثاً نفطياً بســـاحل منطقة المهرام بمديرية البريقة، نتج عن مخلفـــات المشـــتقات النفطية، وهو مـــا أدى إلى تلوث أكثر من 300 متر من الشـــريط الســـاحلي للمنطقـــة وفق مراجعات بقش. وســـبق وحذرت اللجان المجتمعية بمديرية البريقة من أن التلوث البيئي ما زال مستمراً أمام مرأى ومسمع الجهات المختصة والمتمثلة بالســـلطات الرسمية المحلية والأمنيـــة والبحريـــة والبيئيـــة، لكنهـــا لم تحرك ســـاكناً أمام ما تتعرض له بحار وشواطئ المديرية بسبب تسربات النفط من السفن.

التســـرب النفطي الحاصل يمس شريحة واسعة مـــن الصيادين الذيـــن يعتمـــدون علـــى التنوع الحيوي البحري كمصدر أساسي للرزق، إضافة إلى تعريض البيئة البحرية لمخاطر جسيمة وتلويث الشواطئ التي تُعد متنفســـاً للأهالي وزوار عدن، مما يســـتدعي التحرك الحكومي العاجل لتفريغ المـــواد النفطيـــة المخزنة داخل الســـفن في الميناء، وتفعيل الرقابة الرسمية تجاه ما يصفه المواطنون بالعبث.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

أزمة نقدية وفشل حكومي وتجاهل خارجي.. الدولار بـ3,000 ريال يمني قريباً

مع انهيار الريال اليمني بالمحافظات الواقعة تحت إدارة حكومة عدن بدعم من المملكة العربية السعودية، يتم تحميل الحكومة وبنك عدن المركزي مسؤولية الفشل على مستوى الإدارة ووضع السياسات وعدم الشفافية، بصورة أسهمت في إيصال الوضع إلى ما هو عليه.

نقابة الصرافين الجنوبيين أكدت الشهر الماضي على فشل الحكومة وبنك عدن المركزي في إدارة الاقتصاد، حيث لم يظهر أي دور فعال في السيطرة على السوق المصرفي بينما يعاني الاقتصاد من انهيار كارثي ومستمر دون أي تحسن يُذكر، وأشارت إلى أن الحكومة والمركزي يكتفيان بالصمت إزاء هذه الأوضاع.

وعبَّر اقتصاديون عن الوضع بأنه يترجم فشلاً كارثياً للحكومة، إذ يُعد الانهيار الأعمق والأكثر فداحة منذ نقل عمليات البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن عام 2016. وفي حديث لـ«بقش»، قال الخبير الاقتصادي «رشيد الحداد» إن ذلك سقوط لكل معاني المسؤولية لحكومة تقدم نفسها أمام العالم أنها شرعية، وإنه لن يشعر أحد من مسؤولي حكومة عدن بالأضرار والآثار والمعاناة التي يواجهها ضحايا الفساد والفشل الاقتصادي في المحافظات الجنوبية، لأنهم لا يعترفون بالعملة اليمنية ويتعاملون بالعملة السعودية والدولار الأمريكي، ويتقاضون مرتباتهم بالعملة الصعبة.

ورأى الصحفي عبدالرحمن أنيس، في منشورات له، أن الريال ينهار بسرعة بينما الشارع ينهار بصمت، وأن كل رقم يرتفع ليس مجرد رقم، بل وجبة تُحذف، ودواء يُلغى، وأب ينكسر أمام أطفاله. وأمام كل ذلك، لا يؤشر إيقاع العملة المحلية بأي مؤشرات إيجابية قريبة أو بعيدة، فيما تترك الحكومة المواطنين يواجهون واقعهم الأكثر مرارة على الإطلاق.

انهيار نقدي: محاولة يائسة عبر استئناف مزادات بيع الدولار

بينما تقول الحكومة إنها فقدت قرابة 70% من مواردها المالية، في الوقت الذي تبدو فيه السعودية والإمارات رافضتين تقديم أية مساعدات مالية طارئة نظراً لاستنزاف الأموال السابقة المودعة والممنوحة للحكومة، لجأ بنك عدن المركزي في يونيو الفائت إلى استئناف عقد مزادات بيع العملة الأجنبية عبر منصة «ريفينيتف» الإلكترونية الأمريكية، كخيار يبدو الوحيد أمام البنك لمنع مزيد من التدهور المحلي، لكن هذه الخطوة هي الأخرى ليست ذات جدوى.

فقد أعلن بنك عدن المركزي في 22 يونيو استئناف عقد مزادات بيع الدولار الأسبوعية، وعقد المزاد رقم (14) لعام 2025 لبيع مبلغ «50 مليون دولار» يوم 26 يونيو، بعد إيقاف المزادات منذ تاريخ 13 مايو 2025. لكن نظراً للإقبال الضعيف على المزادات، لم تُقدَّم عطاءات في المزاد سوى بقيمة 20 مليون و263 ألف دولار فقط من أصل 50 مليون دولار، بنسبة تغطية 41%، وبسعر صرف سوق سوداء يبلغ 2,742 ريالاً للدولار الواحد.

وبالأساس كان سبب إيقاف عقد المزادات في الثالث عشر من مايو هو التراجع الكبير في الإقبال على المزادات، إذ لم تثبت جدواها في احتواء التدهور الكارثي للعملة المحلية التي ازدادت انهياراً يوماً بعد آخر، بينما المزادات انطلقت أصلاً منذ حوالي أربع سنوات بغرض إنعاش الريال. ويُشار إلى أن تراجع الإقبال على المزادات من قبل البنوك، أدى في العام الماضي 2024 إلى إيقاف عقد المزادات عدداً من المرات ولأشهر متوالية.

ويعود فشل المزادات إلى عدد من العوامل أبرزها عدم توافر مبدأ الشفافية، بل إن نقابة الصرافين في عدن سبق واتهمت المزادات بأنها لا يستفيد منها غير فئات معينة فقط وهم «الهواميرو تجار الحروب».

ثم بعد فشل العقد رقم (14) في تغطية النصف حتى من المبلغ المذكور، أعلن البنك في 30 يونيو عن عقد المزاد رقم (15) في 08 يوليو 2025، لكن هذه المرة أعاد مبلغ البيع إلى 30 مليون دولار، انخفاضاً من 50 مليون دولار، ويعود سبب ذلك إلى مسألة تراجع الإقبال على المزاد وفق معلومات بقش.

ويشار إلى أن المأزق الذي يشهده بنك عدن المركزي دفعه في وقت سابق إلى تجميد بيع وشراء العملات الأجنبية حتى إشعار آخر، لكن نقابة الصرافين اعتبرت هذا القرار اعترافاً ضمنياً من بنك عدن المركزي بحجم الانهيار النقدي، وبنفس الوقت يسلط الضوء على الضعف المؤسسي في إدارة السياسة النقدية.

فبدلاً من أن يسهم بنك عدن المركزي في تهدئة السوق وضبط إيقاعه، فتح البابَ أمام انتشار واسع للسوق السوداء التي باتت المصدر الرئيسي لتداول العملات، مع غياب كامل للرقابة الفاعلة، وتفاقم حدة المضاربة غير المشروعة. واعتُبر توقيتُ قرار تجميد البيع والشراء دليلاً على مستوى العجز في التعامل مع التحديات المتراكمة، كما يطرح تساؤلات حول التدخلات التي تحد من استقلالية قراره، وهي الاستقلالية التي لا يزال بنك عدن المركزي يطالب بها المجلس الرئاسي والحكومة ويبحث عن تمكينه من القيام بمهامه.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

الدولار يتجه إلى 3,000 ريال

وفقاً للمعطيات، يتجه سعر الصرف إلى تسجيل مستوى 3,000 ريال للدولار قريباً، نظراً لوتيرة التدهور المستمرة وعدم وجود أي مؤشرات على إسعاف مالي قريب من جانب السعودية للحكومة. ويعني بلوغ هذا المستوى غير المسبوق تاريخياً إضافة المزيد من الأعباء على المواطنين الذين يُفرض عليهم تحمُّل التضخم في الأسعار وسط واقع خدمي متردٍّ أساساً.

ولا يخفي اقتصاديون قلقهم من وصول سعر الصرف إلى ما فوق 3,000 ريال، بل ووصوله إلى مستوى 5,000 ريال للدولار الواحد. إذ يتوقع الخبير الاقتصادي بعدن «ماجد الداعري» في حديث لـ«بقش» أن يبلغ سعر الصرف خمسة آلاف ريال للدولار قبل نهاية العام الجاري 2025 إذا استمر فشل الحكومة والمجلس الرئاسي، واعتبر أن ما يزيد من تفاقم الظروف الاقتصادية وانهيار الصرف هو الانهيار على كل المستويات، وغياب كل مؤشرات الحلول والمعالجات، وعدم تدخل العالم لإنقاذ العملة والاقتصاد الوطني.

ولا تتعدى التصريحات الحكومية المتعلقة بإيجاد الحلول حدود الوعود، دون تنفيذ يُذكر على أرض الواقع. ويأتي ذلك في الوقت الذي يتعامل فيه التجار في السوق بالريال السعودي بدلاً من الريال اليمني بمبرر تدهور قيمته، وهو ما تم فرضه أيضاً على المواطنين. ودخل التعامل بالريال السعودي في مختلف عمليات الدفع، سواءً في إيجارات السكن (التي تزداد شهرياً بالسعودي مع كل هبوط للريال اليمني)، أو في بيع وشراء السلع الفوري والآجل، وغيرها من التعاملات المالية.

تأسيس «مشروع تقسيمي»: خطوة ليست من اختصاص المركزي

برز صراع جديد في ساحة البنوك اليمنية، بعد أن عقد بنك عدن المركزي اجتماعاً انتخابياً لانتخاب هيئة إدارية جديدة لجمعية البنوك، وبالتالي نقل مقر «جمعية البنوك اليمنية» من مقرها الرئيس في صنعاء إلى عدن، وهو ما يخالف النظام الأساسي للجمعية.

وفقاً لمعلومات بقش، تم الاتفاق على أن تكون عدن المقر الرئيس لجمعية البنوك اليمنية، واعتبر البنك هذه الخطوة ستعزز الحوكمة المصرفين وترفع كفاءة الرقابة الذاتية، وتدعم سياسات بنك عدن المركزي. وجرى تعيين أحمد بن سنكر المدير العام للبنك الأهلي اليمني، رئيساً للهيئة الإدارية الجديدة، وحاشد الهمداني الرئيس التنفيذي لبنك التسليف التعاوني والزراعي أميناً عاماً. كما تم إقرار تشكيل هيئة تنفيذية تضم 11 عضواً، إضافة إلى لجنة رقابة وتفتيش تقوم بمتابعة العمليات الداخلية، وتشمل: عبدالسلام الوردي من بنك القطيبي كمدير مالي، وعمرو مهيوب من بنك الكريمي كمسؤول للمراقبة والمتابعة، وبشير سلطان من بنك التضامن كمسؤول للشؤون الفنية، وحسين السري من بنك عدن الأول كمسؤول للثقافة والعلاقات، ومحمد عبد الولي من بنك سبأ الإسلامي كمسؤول للتقييم المهني، حسب المعلومات التي وصلت بقش.

هذا الاجتماع لإنشاء هيئة إدارية للجمعية في عدن تسبب في زيادة مخاطر الانقسام المصرفي، وعلّقت عليه «جمعية البنوك اليمنية» في صنعاء بأنه خطوة غير قانونية ومخالفة لكل القوانين واللوائح. قالت الجمعية إن مجلس إدارتها والجمعية العمومية (الممثلة لجميع البنوك العاملة في اليمن والأعضاء فيها) تستنكران الإجراءات غير القانونية لمحاولة إنشاء هيئة إدارية للجمعية في عدن، وذكرت أن الجمعية تأسست بموجب المادة (80) من قانون البنوك رقم 38 لسنة 1998، كمنظمة مجتمع مدني معنية برعاية مصالح البنوك الأعضاء فيها وتوثيق أسس التعاون بينها بما يخدم مصالحها المشتركة.

تنص المادة الثالثة من النظام الأساسي المعتمد من قبل الجمعية العمومية للجمعية والبنك المركزي اليمني على أن تكون مدينة صنعاء هي المقر الرئيس للجمعية. وأشارت الجمعية إلى أن إدارتها الحالية في صنعاء مستمرة في ممارسة مهامها بمقرها الرسمي في صنعاء، بإشراف مباشر من مجلس إدارتها وجمعيتها العمومية.

والجهة الوحيدة المخولة بانتخاب مجلس إدارة الجمعية هي الجمعية العمومية والمكونة من رؤساء مجالس إدارات البنوك الأعضاء أو مدراء العموم فيها، وهي وحدها المخوّلة بإدخال أي تعديلات على نظامها الأساسي في اجتماعها غير العادي، وفقاً لبيان الجمعية.

كما أكدت جمعية البنوك بصنعاء أن ما قام به بنك عدن المركزي هو «عمل يخرج عن نطاق سلطته»، ويخل بكل القوانين واللوائح التي تحكم نشاطه وتحدد نطاق سلطاته وصلاحياته. فمن حق البنوك إقامة جمعية تعمل بمهنية واستقلالية لرعاية مصالحها وحقوقها، ومثل هذا الإجراء يُعد تدخلاً سافراً في شؤون إحدى منظمات المجتمع المدني الخاصة بمؤسسات القطاع المصرفي التي تمارس النشاط المالي والتجاري، ولا تربطها أي صلة بالجهاز الإداري الحكومي، حسب الجمعية التي وصفت خطوة البنك هذه بـ«المشروع التقسيمي».

ورفضت جمعية البنوك بصنعاء كافة الإجراءات التي تم اتخاذها باعتبارها غير قانونية وصادرة عن جهات غير مخولة، وقالت إنها دعت في أكثر من مناسبة إلى المحافظة على حيادية القطاع، ووجهت العديد من المناشدات لجميع الأطراف لتجنب العبث باستقلالية القطاع المصرفي والكف عن محاولاتهم إقحامه في أتون الصراع السياسي وتجاذباته، والعمل على تقديم التسهيلات والمعالجات الناجعة للصعوبات التي تواجه القطاع وتوفير بيئة محايدة وآمنة وداعمة لنشاطه ومهنيته.

من جانبها، دافعت جمعية البنوك المستحدثة في عدن عن نفسها، وقالت إن هذا القرار ليس سياسياً إذ جاء بعيداً عن الاعتبارات الحزبية أو التجاذبات السياسية، ويهدف لتحقيق أهداف استراتيجية منها استقرار الاقتصاد وحماية أموال المودعين.

وقرار تحديد المقر الجغرافي للجمعية هو حق حصري للمساهمين الممثلين للجمعية العمومية، وفقاً لما قالته جمعية عدن، مضيفةً أن الإجراءات تمت تحت إشراف ومراقبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبنك عدن المركزي المعترف بهما دولياً.

وحسب اطلاع بقش تم ضم البنوك المرخصة حديثاً من قِبل بنك عدن المركزي إلى الجمعية، في إشارة إلى بنوك التمويل الأصغر التي تحولت من شركات صرافة، التي سبق وهاجمتها نقابة الصرافة بسبب «عشوائية انتشارها» و«اكتنازها كتلة نقدية هائلة في شركات الصرافة».

ونفت الجمعية في عدن أن تكون قد زجت بالقطاع المصرفي في الصراعات السياسية، معتبرةً أن هدفها هو تعزيز استقلالية القطاع المصرفي وحمايته من العقوبات والعزلة الدولية. كما زعمت أن نقل المقر إلى عدن سينعكس إيجاباً على إيجاد حلول قانونية للمشكلات التي تواجه بعض البنوك، ويمهّد لإطلاق حوار مع الجهات الرسمية تحت مظلة بنك عدن المركزي، بغرض الحفاظ على مراكز البنوك وحقوق المودعين، وضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي في البلاد، داعيةً المكونات التجارية والجمعيات والمنظمات إلى دعمها.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر يونيو 2025

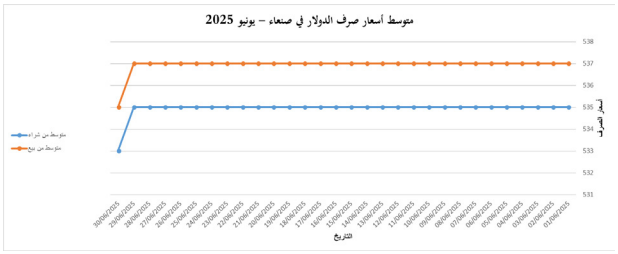

متوسط البيع 537 ريال | متوسط الشراء 535 ريال

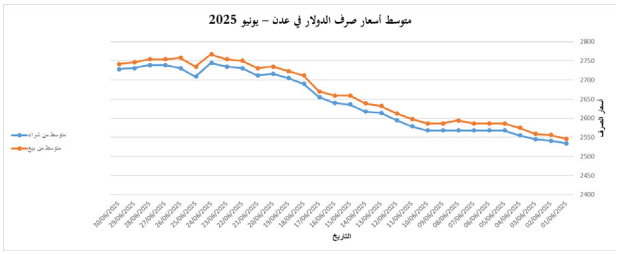

متوسط البيع 2666 ريال | متوسط الشراء 2648 ريال

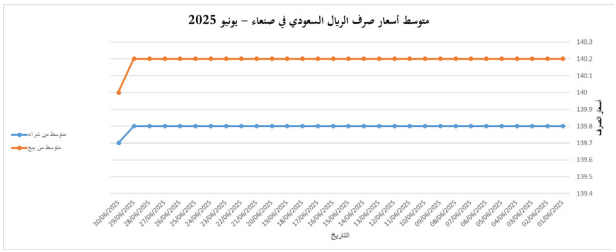

متوسط البيع 140.2 ريال | متوسط الشراء 139.8 ريال

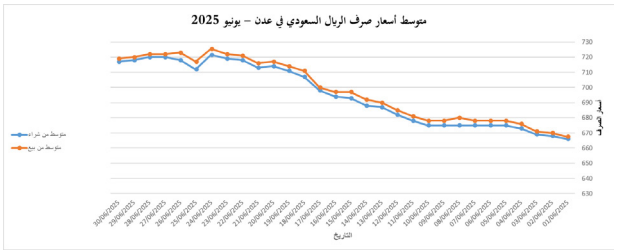

متوسط البيع 699.1 ريال | متوسط الشراء 696 ريال

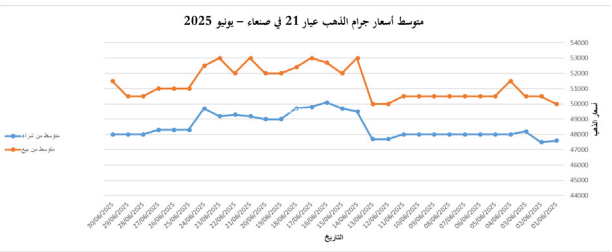

متوسط البيع 51,300 ريال | متوسط الشراء 48,525 ريال

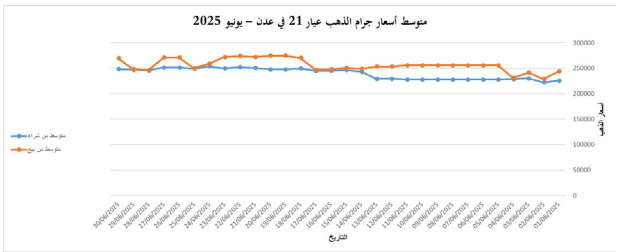

متوسط البيع 256,470 ريال | متوسط الشراء 239,570 ريال

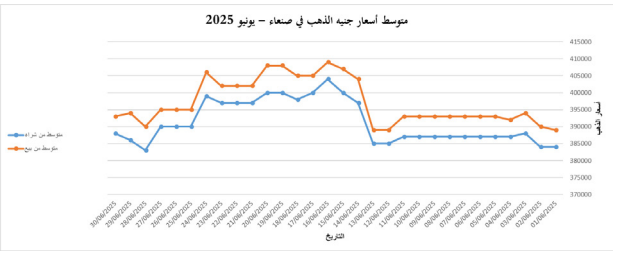

متوسط البيع 397,130 ريال | متوسط الشراء 391,265 ريال

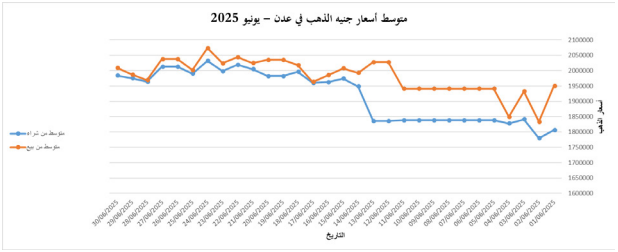

متوسط البيع 1,981,810 ريال | متوسط الشراء 1,919,780 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

الأمم المتحدة عن الكارثة الاقتصادية: «الأشهر المقبلة خطيرة في اليمن»

لا يبشر الوضع الاقتصادي في اليمن بخير وفق بيانات الأمم المتحدة الحديثة، فالبيانات تؤكد أن مناطق حكومة عدن تواجه وضعاً يتدهور حالياً بسرعة مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، إذ يعاني نحو 4.95 ملايين شخص من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين مايو وأغسطس 2025، 15% منهم (أكثر من 1.5 مليون شخص) يعانون من مستويات حرجة.

ومن المتوقع أن يتدهور الأمن الغذائي أكثر خلال فترة (سبتمبر 2025 - فبراير 2026)، إذ من المرجح أن يواجه أكثر من نصف السكان (5.38 ملايين شخص) المرحلة الثالثة أو أعلى من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (أي مرحلة الأزمة أو أسوأ)، مما يمثل زيادة قدرها 420 ألف شخص مقارنة بالفترة من مايو إلى أغسطس 2025.

تصاعد الأزمة في الأشهر المقبلة

ترجح الأمم المتحدة أن يزداد التدهور بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية الكلية، واستمرار المسار التصاعدي لانهيار العملة، ووصول أسعار المواد الغذائية إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما يُنذر بانزلاق كثير من السكان في مناطق الحكومة من المرحلة الرابعة (الطوارئ) إلى المرحلة الخامسة (الكارثة).

ويكافح السكان من أجل الحصول على الوجبة التالية، وأمام وضع حرج كهذا حذرت منظمات الأمم المتحدة «الفاو» و«برنامج الأغذية العالمي» و«اليونيسف» من زيادة أزمة انعدام الأمن الغذائي سوءاً في الأشهر المقبلة.

وتستمر الأزمات المتداخلة المتعددة في زيادة مستوى انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك التدهور الاقتصادي المستمر، وتهاوي قيمة العملة في المحافظات الجنوبية، والصراع، والظواهر الجوية القاسية التي تحدث بشكل متزايد. ومن المتوقع أن يؤدي تأخر موسم الزراعة، وزيادة احتمالية خطر الفيضانات في يوليو 2025، وانتشار أمراض النبات والثروة الحيوانية، وخاصة الجراد الصحراوي، إلى تفاقم الضغوط على الوضع الهش في هذه المحافظات.

وتشكو هذه الوكالات الأممية من شح التمويل لعملياتها في اليمن، وتدعو بشكل عاجل إلى تقديم مساعدات إنسانية، وذلك «لمنع المجتمعات من الانزلاق في حالة أعمق من انعدام الأمن الغذائي، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتوليد فرص اقتصادية وفرص كسب العيش».

حسين جادين، ممثل منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» في اليمن، قال إن الوضع حرج ويتطلب تدخلاً عاجلاً، وإن الزراعة هي مفتاح إنهاء أزمة انعدام الأمن الغذائي في اليمن، وإلى جانب ذلك ألقى تأخر هطول الأمطار وعدم كفايتها في أبريل الماضي بظلاله على موسم الزراعة الحالي، مما يهدد سبل العيش الزراعية الهشة أصلاً وتوافر الغذاء، مشيراً إلى ضرورة تقديم الدعم العاجل لتنشيط الإنتاج الغذائي المحلي، وحماية سبل العيش، والانتقال من الأزمة إلى بناء القدرة على الصمود بما يضمن الكفاءة والفعالية.

الاقتصاد والوضع الإنساني

جدب الأرض يهدد الاقتصاد: ليست مجرد أزمة إنسانية

منظمة «الفاو» أيضاً أصدرت تقريراً يفيد بعجز الأمطار بنسبة 20%، وسط درجات حرارة تتجاوز 42 درجة مئوية، وهو طرح يكشف عن حقيقة أعمق وأكثر إثارة للقلق، وهي أننا لا نشهد مجرد أزمة إنسانية، بل انهيار بنيوي متسارع تتشابك فيه خيوط المناخ مع خيوط الاقتصاد لنسج واقع كارثي. ولم يكن تقرير نظام معلومات الأمن الغذائي والإنذار المبكر، الذي يغطي شهر مايو 2025، مجرد جرس إنذار، بل هو بمثابة تشريح علمي لموت بطيء للقطاع الزراعي. فالبيانات تشير ببرود إلى «إجهاد واسع النطاق للمحاصيل» وتأخر زراعة الذرة الرفيعة في مناطق حيوية كعمران وذمار. لكن هذا «الإجهاد» ليس نتيجة للجفاف فحسب، بل يتضاعف بسبب «ارتفاع تكاليف المدخلات» الذي أشار إليه التقرير، وهنا يكمن تقاطع الأزمات. فتلك التكاليف المرتفعة هي ترجمة مباشرة للانهيار المريع في قيمة العملة المحلية، الذي يجعل استيراد البذور والأسمدة والمبيدات ضرباً من المستحيل بالنسبة لمزارع يستلم دخله بالريال اليمني الذي فقد قيمته. بهذا المعنى، فإن الجفاف لم يأتِ على أرض محايدة، بل ضرب بنية اقتصادية مهترئة أصلاً، مما حوّل تحدياً مناخياً إلى عامل مسرّع للانهيار الغذائي، فالمزارع اليمني اليوم لا يواجه عجز الأمطار فحسب، بل يواجه أيضاً إفلاس الدولة وعجزها عن حماية عملتها وتوفير أبسط مقومات الإنتاج.

ويتجسد تقاطع الأزمات في عدن بشكل واضح، فدرجات الحرارة اللاهبة تتحول إلى واقع مميت حين تصطدم بشبكة كهرباء في حالة موت سريري. ولا يعني الانقطاع شبه التام للتيار الكهربائي أن يعاني المواطنون من الحر فقط، بل يعبّر عن شلل كامل للقطاعات الحيوية. على سبيل المثال: توقف أجهزة غسيل الكلى في المستشفيات، وتلف اللقاحات والأدوية في الصيدليات، واستحالة تشغيل مضخات المياه، كل ذلك يفرض على المواطنين تكاليف إضافية باهظة لتأمين بدائل لا يستطيعون تحملها.

حتى تكاليف الأدوية تضاعفت بنسبة 100% خلال ستة أشهر فقط، وهو ما حوَّل أبسط الحقوق الإنسانية (الحق في العلاج) إلى ترف لا يقوى عليه سوى القلة، في حين لم تعد أروقة الصيدليات في عدن مكاناً للبحث عن شفاء، بل أصبحت مسرحاً للصدمة واليأس، إذ ارتفعت أسعار أدوية الأمراض المزمنة كالسكري والضغط، التي لا تحتمل الانقطاع، إلى مستويات قياسية، وكذلك الحال بالنسبة للمضادات الحيوية وأدوية الأطفال الأساسية، وهو ما يجعل كثيراً من المرضى يغادرون الصيدليات خالي الوفاض، أو على الأكثر يضطرون لشراء شريط واحد من الدواء بدلاً من العلبة كاملة، في محاولة يائسة لإطالة أمد العلاج الذي بات ثمنه يفوق قدرتهم على شراء الطعام، دون أدنى رقابة رسمية على واقع السوق والأسعار.

المؤشرات كافة توحي بأن ما يشهده اليمن اليوم هو حلقة مفرغة وشديدة الخطورة: التدهور البيئي والمناخي يقلّص من قدرة البلاد على إنتاج غذائها، مما يزيد من فاتورة الاستيراد، وفي نفس الوقت الانهيار المالي يجعل تمويل هذه الفاتورة شبه مستحيل، بينما يؤدي عجز الدولة عن توفير الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه إلى تدمير ما تبقى من بنية تحتية اقتصادية واجتماعية، ويبدو وفقاً للبيانات الأممية أن البلاد تتجه نحو مرحلة جديدة من الأزمة، تتجاوز الحرب العسكرية المباشرة إلى واقع الانهيار الشامل الذي تتفكك فيه الأنظمة التي تجعل الحياة ممكنة، ما يُنذر بعواقب من شأنها أن تمتد لسنوات طويلة.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

خسائر كارثية لم تكن في الحسبان.. حرب «إيران» و«إسرائيل» تعصف باقتصادات الدول العربية

شـهد شـهر يونيو المنصـرم الصراع المباشـر بين إسـرائيل وإيران، بعد أن شنت إسرائيل في الثالث عشر من الشـهر هجمات على الأراضي الإيرانية وتمكنت من إلحاق خسـائر لطهران على مستوى قيادات عسـكرية تم اسـتهدافهم، وهو ما ردت عليه القوات الإيرانيـة بحملات صواريخ متوالية كبدت إسرائيل خسـائر لم تتكبدها طوال حربها على غـزة منـذ 07 أكتوبـر 2023، بـل وفاقت خسـائر إسـرائيل والاقتصـاد الإسـرائيلي جراء الضربات الإيرانية مـا يفوق 12 مليار دولار بكثير، وذلك خـلال 12 يوماً فقط من الحـرب الإيرانية الإسرائيلية.

في هـذا التقريـر يرصـد «بقـش» التأثـيرات والتداعيـات الـتي لحقـت باقتصـادات الدول العربية في المنطقـة، إذ مدّت الحرب بظلالها على هذه الـدول، وبالأخص دول الخليج النفطية التي صارعت أسـواقها المالية –على سـبيل المثال لا الحصر– طوال حرب الاثنا عشر يوماً، إضافة إلى دول كمصـر والأردن المجاورتين للأراضي المحتلة، وتأرجحـت التأثـيرات بـين قطاعـات الطاقـة والسـياحة والاسـتثمار، وبـين أمـن الإمدادات واستقرار الأسواق النقدية.

فهـذه الاقتصـادات العربيـة لا تنفصـل عـن الاقتصـاد العالـمي الـذي تضـرر مـن تصاعد التوترات الجيوسياسـية بين إيران وإسـرائيل، إذ دخـل الاقتصـاد العالـمي مرحلـة جديـدة من الضبابية وعدم اليقين، وسط حرب تجارية قائمة بالأسـاس أشـعلها الرئيـس الأمريكـي دونالد ترامـب، وأزمـات اقتصادية ممتدة على أسـواق الطاقة. وظهر التأثير الأكبر في أسعار النفط، حيث شـهدت ارتفاعـاً تجـاوز 10%، مقارنـةً بمـا قبل العدوان الإسـرائيلي على إيران، وهـو ما انعكس تدريجياً على معدلات التضخم في الدول المصدرة والمستوردة للنفـط علـى حـــد سواء، إذ تشير تحليلات مرصد «بقش» إلى أن كل زيادة بنسـبة 10% في أسعار النفط ترفع التضخم العالمي بنحو 0.4%.

وجرى اسـتهداف المنشـآت النووية الإيرانية من قبـل الولايـات المتحدة قبـل إعـلان ترامب عن التوصـل إلى اتفاق لإطلاق النار. قبل الاتفاق، كان برلمان طهـران أعلن الموافقة رسـمياً على إغلاق مضيق هرمز الاسـتراتيجي، وبصورة أنذرت بتأزم هائل على المسـتوى الاقتصادي العـربي والدولي. واعتـبر النـواب الإيرانيـون إغلاق مضيـق هرمز ضروريـاً لـ«حمايـة الأمـن القـومي الإيـراني» و«التأكيـد علـى السـيادة لطهران علـى مياهها الإقليمية»، واعتـبروا أن إغلاقه يعبّر عن الرفض التـام لتهديد وجود إيران من قبل «الدول المعادية نفسـها الـتي تسـتفيد مـن الممـرات البحريـة الإيرانية».

دول الخليج أولاً: خسـائر بعشـرات المليارات من الدولارات

مضيـق «هرمز» الاسـتراتيجي، حسـب بيانات جمعها «بقش»، يمرر نحو 20% من إنتاج النفط العالمي يومياً، وتصفه إدارة معلومـات الطاقة الأمريكية بأنه «أهم ممر لنقل النفط في العالم». ولم تكن التداعيات لتطال أسـواق النفط والغاز وحدهـا، بـل تمتد إلى سلاسـل التجـارة العالمية بشكل مباشر، خصوصاً للدول الآسيوية كالصين واليابـان والهنـد وكوريـا الجنوبية، وهـي أربعة اقتصادات عملاقة تسـتقبل بشكل كبير تدفقات قادمة من مضيق هرمز، وتشـمل بشـكل أساسي تدفقات النفط والغاز الطبيعي المسال.

عربياً، هناك حقيقة اقتصادية لا مجال لإنكارها، وهـي أن دول الخليج سـتبقى تعتمد على مضيق هرمـز لعقود طويلـة، إن لم يكن للأبـد. فالدول الخليجية تعتمد على هذا المضيق لتصدير النفط والغـاز، ويمثل لها ممـراً حيويـاً لتصدير معظم الإنتاج الطاقي إلى الأسواق العالمية خاصة إلى آسيا. ومما يدلـل على الأهميـة الاسـتراتيجية لمضيق هرمـز، أنّ السـفن العملاقة نقلت عـبره في عام 2024 وحده قرابـة 16.5 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمكثفات من السـعودية والكويت والإمارات والعراق وإيران نفسـها، كما أن أكثر من خُمس الإمـدادات العالمية من الغـاز –ومعظمها من دولة قطر– عبرت عبر المضيق في الفترة نفسها. وتُعـد السـعودية والإمـارات من الـدول الأكثر اعتماداً على مضيق هرمز، فالسعودية مثلاً تصدر عبر المضيق معظم النفط، رغم أن بإمكانها تحويل شـحناتها إلى أوروبا باستخدام خط أنابيب (شرق – غرب) بطول 1200 كيلومتر تقريباً عبر المملكة إلى محطـة على البحر الأحمـر، إلا أن ذلك لا يغني السعودية بشكل كامل عن المضيق.

فمضيق هرمـز يمر عبره 20.5 مليـون برميل من النفط الخام يومياً في المتوسـط، اعتبـاراً من عام 2023، والبدائـل للمضيـق (المتمثلـة في البنية التحتية التي طورتها السـعودية والإمارات كخط أنابيب «شـرق – غرب» وخـط أنابيب الإمارات الرابـط بين حقولهـا البرية وميناء الفجيرة على خليج عمان) لا يمكنها –أي البدائل– تصدير أكثر من 2.6 مليون برميل يومياً، وهو ما يوضح الفارق الكبير في معدل التصديـر إذا ما تم اعتماد البدائل غير الكافية.

ويُشـار إلى أن ميزانيات معظم الـدول الخليجية تعتمد على سعر مرجعي لخام برنت يراوح بين 85 و95 دولاراً للبرميل، ما يعني أن أسـعار شهر يونيو الماضي البالغة 67+ دولاراً في المتوسـط، هي أقل بكثـير مـن المسـتوى المطلـوب، مما يضـع دول الخليـج، وفي مقدمتها السـعودية، أمـام تحد في تغطية نفقاتها واستثماراتها.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

الحرب بين إيران وإسرائيل أدت إلى زلزال في أسواق المال العربية، وبورصات الخليج بالدرجة الأولى، ففي أول أسبوع فقط من الحرب نزفت البورصات الخليجية خسائر تصل إلى 55 مليار دولار، وقادت الخسائر السعودية، وهذا الرقم يعبر عن مدى هشاشة الثقة في البيئة الاقتصادية وسط التهديدات الأمنية المباشرة، ويسلط الضوء على موجة الحذر والقلق التي طغت على تعاملات المستثمرين.

وتمثلت خسائر البورصات الخليجية في عدد من القطاعات الهامة والحيوية، وهي قطاعات البنوك والطاقة والعقارات، نتيجة لحساسية هذه القطاعات تجاه التوترات الجيوسياسية، وسط الحرب التي أثرت بشكل واضح على تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى دول الخليج التي تستضيف آلاف الشركات والمكاتب والاستثمارات القائمة والمستقبلية، حتى كاد استمرار الحرب -إن كانت طالت لأكثر من 12 يوماً- يؤجل العديد من الطروحات الأولية في المنطقة ويهدد بإلغائها تماماً مع تراجع ثقة المستثمرين.

ولم تستثنِ التقلبات والخسائر الخليجية دولةً من دول الخليج التي تستند أمنياً إلى مظلة الحماية الأمريكية، وهو ما جعل السوق يشهد انسحاباً واسعاً لعدد كبير من المستثمرين باحثين عن السيولة، وبالتالي تأثر أداء الأسهم، وانعكس على المستقبل القريب للأسواق والاقتصادات المحلية. وقد حذر اقتصاديون حينها من احتمال خروج رؤوس الأموال من بعض أسواق المنطقة، وأبرزها الخليجية، بسبب حالة الغموض والحذر معاً.

ورغم أن خبراء اقتصاديين منذ بداية الحرب رأوا أن ارتفاع أسعار النفط العالمية قد يكون مفيداً للدول المصدرة من الناحية النظرية، إلا أن له آثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي، حيث إن كل زيادة بقيمة 10 دولارات في سعر البرميل تؤدي إلى تقليص النمو العالمي بنسبة تتراوح بين 2 و4%، وهو ما يدفع إلى القول بأن التصعيد فاقم الضغوط الاقتصادية عالمياً، مع الإشارة إلى أن البورصات تُعد أول المتأثرين بالعوامل الجيوسياسية المرتبطة باستقرار الاقتصادات ونموها.

مصر: فقدان الغاز وارتفاع الأسعار وضرب السياحة

تُعد مصر شديدة التأثر بالتحولات الإقليمية والعالمية، كغيرها من الدول المعتمدة على مصادر دخل خارجية محدودة وتفتقر إلى قاعدة إنتاج صناعي قوية. ويمكن تفسير الهشاشة في مصر -صاحبة أزمة الكثافة السكانية الأكبر عربياً- أمام الاضطرابات المحيطة والعالمية بأن البلد يرتكز على السياحة وقناة السويس وتحويلات المغتربين، والاعتماد على الخارج في توفير الغذاء والسلع والخدمات، وأخيراً الطاقة مثل الغاز الإسرائيلي.

الغاز الإسرائيلي، على سبيل المثال، توقف ضخُّه اليومي إلى مصر التي تعتمد على هذا الغاز وسط أزمة طاقة تشهدها البلاد. فقد أغلقت إسرائيل اثنين من حقولها الغازية الثلاثة وهما «كاريش» و«ليفياثان»، ما أدى إلى توقف إمدادات الغاز الطبيعي المسال عن مصر والأردن، اللتين اضطرتا إلى قطع الإمدادات عن عدة قطاعات صناعية لإعطاء الأولوية لتوليد الكهرباء. وانخفض معدل إنتاج الغاز الإسرائيلي من حوالي 27 مليار متر مكعب سنوياً إلى حوالي 10 مليارات فقط نتيجة لإغلاق الحقلين.

وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام مأزق توقف إمدادات الغاز، فوضعت خطة بديلة قائمة على وقف إمداد الغاز الطبيعي للمصانع، واستخدام المازوت بجانب الغاز في تشغيل محطات الكهرباء، للالتزام بوعودها بعدم قطع الكهرباء على المواطنين. وتستورد مصر كميات تصل إلى 800 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً من إسرائيل، وتعويض مصر للغاز الإسرائيلي يحتاج شراء سفينة «تغييز» إضافية، وهو أمر يصعب تنفيذه في ظل عدم توافر سفن تغييز متاحة حالياً، وهو ما دفع الحكومة لاستبدال تشغيل محطات الكهرباء بالمازوت، رغم أن كفاءته أقل من نصف كفاءة الغاز في تشغيل المحطات، إضافة إلى وقف إمداد الغاز الطبيعي لمصانع الأسمدة، لصالح تشغيل محطات الكهرباء، خصوصاً مع ارتفاع درجات الحرارة.

وتمتلك مصر ثلاث سفن تغييز، تعمل إحداها بالفعل بميناء سوميد بالسخنة، فيما يجرى تجهيز سفينتين جديدتين، من ضمنهما «Energos Power»، للربط على موانئ سوميد وسونكر بالعين السخنة، ضمن منظومة تهدف إلى تنويع مصادر الإمداد وضمان استدامة تدفقات الوقود، خصوصاً وسط التحديات الإقليمية الراهنة.

من جانب آخر، تشير بيانات مرصد «بقش» إلى أن الحرب بين إيران وإسرائيل تسببت في ارتفاع أسعار سلع في مصر بنسبة من 2 إلى 10%. وفي أولى أيام الحرب خسرت البورصة المصرية أكثر من 90 مليار جنيه (1.8 مليار دولار)، مع انخفاض الجنيه أمام الدولار فوق 50 جنيهاً، وتحمل الموازنة أعباء إضافية مع ارتفاع أسعار النفط العالمية.

الجنيه المصري تراجع أمام الدولار من متوسط سعر 49.71 جنيهاً للشراء إلى أكثر من 50 جنيهاً، وجرت توقعات بأن تتحمل الموازنة العامة 4.5 مليارات جنيه (89.5 مليون دولار) مقابل زيادة سعر خام النفط دولاراً واحداً. أما البورصة المصرية فقد سجلت أداءً سلبياً فاق أداء بورصة تل أبيب نفسها، وفقاً لـ«إيهاب رشاد»، نائب رئيس مجلس إدارة شركة «مباشر كابيتال هولدنغ» للاستثمارات المالية.

فقد قادت المؤسسات المصرية والأجنبية موجات بيع واسعة في البورصة المصرية، وتفاعل المستثمرون الأفراد مع الأحداث التي دفعتهم إلى عمليات بيع مكثفة، قبل أن يعاودوا الشراء في جلسات لاحقة. وتركّزت مخاوف الاستثمار في مصر من حالة عدم اليقين والتداعيات الاقتصادية للحرب على «باب المندب» و«البحر الأحمر» الذي تعاني قناة السويس البحرية من أزمته، إضافة إلى المخاوف من إغلاق مضيق هرمز مما يؤثر على حركة التجارة الدولية.

وارتفعت أسعار بعض السلع في مصر، فارتفاع التضخم من خلال زيادة أسعار السلع والخدمات في مصر يُعد نتيجة للقيود التي تفرضها الحرب على التجارة الخارجية. وقد قام التجار برفع الأسعار وتخزين السلع، وردّت الحكومة المصرية على ذلك بقولها إنها شكلت لجنة خاصة بالأزمة لمتابعة الأوضاع على الأرض وتقييمها.

السياحة المصرية من جهتها ضُربت، فقد سجلت معدلاتُ إلغاء الحجوزات ما يزيد عن 10% في المتوسط منذ بدء الحرب في 13 يونيو وحتى 17 يونيو (أي على مدى أربعة أيام فقط). هذه الانتكاسة جاءت بعد أن كانت الحكومة المصرية تأمل أن تنمو أعداد السائحين الوافدين إلى مصر بنحو 14% بنهاية العام 2025، لتصل إلى 18 مليون سائح، بحسب رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي.

ورغم أن اقتصاديين مصريين نفوا أن الحرب الإيرانية الإسرائيلية أثرت على السياحة المصرية، مثل الاقتصادي المصري عبدالنبي عبدالمطلب، الذي قال لوكالة «الأناضول» إن قطاع السياحة لم يتضرر بل انتعش في مناطق مثل سيناء ولم يُسجّل إلغاءات جوية، إلا أن الشركات السياحية تقول عكس ذلك.

فقد أكد مسؤولون في شركات سياحية عدة أنه تم إلغاء أكثر من 10% من الرحلات السياحية الوافدة لمصر من عدد من الدول، خلال أربعة أيام فقط، كما ألغت شركة «مصر للطيران» عدداً من الرحلات الجوية التي كانت متجهة إلى عواصم عربية مثل «عمّان» و«بيروت» و«بغداد»، وذلك في سياق تعليق بعض شركات الطيران المحلية والإقليمية رحلاتها إلى المطارات فوق المنطقة العربية.

فالمنطقة العربية عموماً، وهو ما يجدر التنبيه له، شهدت اضطراباً واسعاً في حركة الطيران، مع استمرار القصف المتبادل بين إيران وإسرائيل. واضطرت دول المنطقة الواقعة بين الطرفين إلى إغلاق مجالاتها الجوية، وهنا نذكر الأردن وسوريا ولبنان والعراق.

وفي حالة مصر، يُعد قطاع السياحة واحداً من أهم مصادر النقد الأجنبي في البلاد، وقد قفزت إيرادات مصر السياحية 9% على أساس سنوي خلال 2024 لتسجل مستوى قياسياً جديداً، بلغ 15.3 مليار دولار، بحسب بيانات اطلع عليها بقش للبنك المركزي المصري صدرت في مايو الماضي.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

الأردن: اهتزاز قطاع الطاقة واللجوء لوقود مكلف

عصفت الحـرب بالاقتصاد الأردني، لا سـيما في قطاع الطاقـة، بعـد أن توقفت إمـدادات الغاز الإسـرائيلي الـتي يعتمـد عليهـا الأردن في توليد الكهربـاء. فبعد ثلاثـة أيام من الحـرب ظهرت تبعات توقف الغاز الإسرائيلي على قطاع الطاقة في المملكة الأردنية، حيث تحوّلت شـركة الكهرباء الوطنيـة الأردنيـة إلى تشـغيل محطـات توليد الكهرباء عن طريق زيت الوقـود الثقيل والديزل بدلاً من الغاز، وأوقفت مؤقتـاً إمدادات الغاز إلى المصانـع المتصلة بشـبكة الغاز الرئيسـية، وهو الإجراء نفسه الذي اتخذته مصر، كخطة طوارئ.

ومعظم كميات الغاز في الأردن مستوردة، فهو بلد يعتمد على استيراد أكثر من 90% من احتياجات الطاقة، ومعظم الغاز المستورد يأتي من إسرائيل. ويعتمد الأردن بشكل كبير على الغاز الواصل من حقـل «ليفياثان» الإسـرائيلي في توليـد الطاقة الكهربائيـة وتزويد بعـض الصناعات الحيوية، ويستورد من إسـرائيل ما معدله 3.1 مليون طن مكافئ نفط من الغاز الطبيعي سنوياً، أي إن توليد الكهربـاء في الأردن ونشـاط بعـض الصناعات الحيويـة يعتمـد بشـكل أكبر على هـذا الغاز المستورد من إسرائيل.

بالمجمـل يبلغ معـدل اسـتخدام الغـاز في توليد الكهربـاء في الأردن قرابة 344 مليون قدم مكعب يومياً، مـا يسـهم في توليـد 68% مـن الطاقة الكهربائية في الأردن. كما يستخدم الغاز الطبيعي في بعـض الصناعـات الحيويـة مثـل مصانـع البوتـاس العربيـة، ومناجـم الفوسـفات، والبرومين.

استبدال الغاز الطبيعي بزيت الوقود (الثقيل) أو الديزل، يمثل كلفةً أعلـى لتوليد الكهرباء بنحو 3 ملايين دولار يومياً، وفقاً لوزارة الطاقة الأردنية. كما يفـرض هذا التحول أعباءً مالية إضافية على شـركة الكهربـاء التي تعـاني أصلاً مـن مديونية وصلت إلى نحـو 8.7 مليـارات دولار نهاية العام 2024. وقياساً على ظروف مشابهة انقطع فيها الغاز المصري وارتفعت خلالها مديونية الشـركة قرابة سـتة مليارات دولار، فإن التوقعات قدّرت الأعباء الإضافية بقرابة مليار دولار عن كل سـنة جراء هذا التحول في حال استمراره.

اقتصاديون أردنيون، مثل حسام عايش، أكدوا أن التحول هذا مكلف على المواطنين الأردنيين، وأن الحـرب تحتـم علـى الأردن إعـادة النظـر في اسـتراتيجية أمن الطاقة الأردني برمّته، والبحث عن مصادر أخرى للغاز أكثر استقراراً، سواء محلياً أو عبر اتفاقيات.

هذا ويسـتورد الأردن الغاز من إسرائيل بموجب اتفاقيـة أبرمت بـين الطرفين عـام 2016 وبدأ العمل بها عام 2020 لمدة 15 سـنة وفق مراجعة بقش. وخلال الحرب سادت مخاوف بين الأردنيـين من عـدة نـواحٍ، أبرزها ارتفاع أسـعار المشـتقات النفطيـة وزيـادة فواتـير الكهربـاء، والتضخم وارتفاع أجور النقل والمواصلات.

من جانب آخر، لم يَسـلم قطاع السياحة الأردني مـن تأثـيرات الحرب، فقـد تعرضت السـياحة لخسارة كبيرة، وبلغت نسبة إلغاء الحجوزات أكثر من 95%، مما ضرب موسـم الصيـف في مهده، رغـم أن الأشـهر الخمسـة الأولى مـن 2025 سجلت نمواً سنوياً بنسـبة 15.7% في الإيرادات لتصـل إلى 3.1 مليارات دولار، في حين نمت أعداد السـياح خلال الفترة نفسها بنسبة 20.6% على أساس سنوي.

وقـد بدا أثر الحـرب منذ يومهـا الأول واضحاً في الأردن علـى الحياة العامـة، إذ توقف العديد من الأنشـطة التجارية المحلية والسياحة الداخلية، وتم إلغاء إقامة مناسـبات اجتماعية، خاصّة مع دعـوة الحكومـة المواطنين إلى عـدم الخروج من المنـازل والتجمهـر في الأماكـن العامـة تفاديـاً لسـقوط أي أجسـام طائـرة مثـل الصواريـخ والمُسيّرات ومقذوفات المضادات الأرضية.

خاتمة: المنطقة العربية تبقى هشة

تعيـش المنطقة العربية حالة من الهشاشـة غير المسـبوقة والتحديـات المتشـابكة، حـتى باتت محكومـة بالتـوازن بـين إنهـاء التصعيـدات العسـكرية ومعالجـة الأزمـات الإنسـانية والاقتصادية. فعلى الصعيد الأمني، أعادت هذه المواجهة بين إيران وإسرائيل فتح الباب أمام شبح النزاعات الإقليميـة الكبرى واحتمالية انجرار دول عربيـة إلى أتون صراع لا يملكون السـيطرة عليه بالكامل، في ظل اعتمادهم علـى المظلة الدفاعية الغربية، وخاصة الأمريكيـة، وما يرافق ذلك من قلق بشأن موثوقيتها واستدامتها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، مثّل هذا التوتر ضربة مباشـرة لاسـتقرار أسـواق الطاقـة العالمية، إذ ارتفعـت أسـعار النفط، ثـم عـادت للتذبذب، وانعكس ذلك سريعاً على موازنات الدول المنتجة والمستوردة على حد سـواء، فتضررت القطاعات المعتمدة علـى الطاقة، وارتفعـت تكاليف النقل والتأمـين البحـري، بينمـا زادت مخـاوف المستثمرين من المجازفة بضخ استثمارات جديدة وسـط مناخ إقليمي غـير آمن، فضـلاً عن تضرر المشـاريع المرتبطة بتدفقات الغاز والكهرباء وهو ما يكشـف نقاط الضعـف في منظومات الطاقة العربية.

وقد وضعت التطورات بعض الدول، وخصوصاً دول الخليج، أمـام اختبار في كيفيـة الموازنة بين مصالحهـا الاقتصاديـة وتحالفاتهـا الأمنيـة ومواقف شـعوبها التي ترفض الانخراط في حروب لا تخصها مباشرة.

بناء على ما سـبق، بدت الحرب محطة مفصلية غيرت قواعد الاشـتباك الإقليـمي وربما أعادت تشـكيل التحالفـات وخريطة النفوذ في الشـرق الأوسـط، وما سـتؤول إليه الأيام المقبلة يعتمد بدرجـة كبـيرة علـى مـدى نجـاح المبـادرات الدبلوماسية في وقف التصعيد، وإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات، وتحييد شبح توسع الحرب إلى مساحات أوسع قد تخرج عن السيطرة وتجعل فاتورة الاسـتقرار الإقليمي أكـبر وأثقل بكثير مما يمكن تحمّله.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

كيف عصفت حرب الـ12 يوماً بين إيران وإسرائيل بالاقتصاد الإقليمي والعالمي

تكلفة باهظة دفعها الاقتصاد الإسرائيلي مقابل مهمة غير مكتملة

في يونيو 2025، اندلع صراع عسكري غير مسبوق بين إسرائيل وإيران استمر 12 يوماً. بدأ الهجوم الإسرائيلي في 13 يونيو عبر غارات جوية واسعة النطاق استهدفت منشآت نووية وعسكرية إيرانية، فيما ردّت طهران بسلسلة من الهجمات الصاروخية والمسيّرة شملت مناطق حيوية داخل إسرائيل. لم يكن هذا التصعيد مجرّد مواجهة عسكرية تقليدية، بل امتدت آثاره الاقتصادية إلى أبعد من حدود البلدين، ليترك بصمة واضحة على التوازنات التجارية والمالية الإقليمية والعالمية.

ورغم الضربات القاسية التي تلقتها منشآتها النفطية والغازية، خاصة في مناطق مثل جزيرة خور مقصود وحقل بارس الجنوبي، تمكّنت إيران من امتصاص الصدمة وتوظيفها في سياق تعبوي داخلي. تعطّلت بعض صادرات الطاقة مؤقتاً، ما ساهم في رفع أسعار النفط عالمياً إلى نحو 74 دولاراً للبرميل.

البرلمان الإيراني بدوره لوّح بإغلاق مضيق هرمز، وهو ما أثار توتراً واسعاً، دون أن تُقدم طهران فعلياً على هذه الخطوة، تجنباً لتداعيات اقتصادية أشد خطورة على اقتصادها نفسه.

ومن خلال فحص تداعيات الحرب بين إيران وإسرائيل التي شغلت الرأي العام العالمي لحوالي أسبوعين، وأُعلن بشأنها عن اتفاق لوقف إطلاق النار بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية، يبدو أن الاقتصاد الإسرائيلي «البالغ حجمه أكثر من 415 مليار دولار» قد تكبّد الخسائر الأعنف ودفع الثمن الأكثر بهظاً.

فالقطاعات الاقتصادية الحيوية والهامة بالنسبة لإسرائيل تضررت كلها تقريباً، وساءت سمعة الاقتصاد الإسرائيلي بالنسبة للمستثمرين باعتبار إسرائيل ساحة مفتوحة للاستثمارات الأجنبية في منطقة ملتهبة، وتعيش بمعايير غربية صرفة، قياساً بالاقتصاد الإيراني النفطي الذي يواجه سلاح العقوبات الأمريكية منذ عقود طويلة. ودلّت المؤشرات على أن اقتصاد إسرائيل لم يكن بإمكانه الصمود أمام استمرار الحرب، قبل التوصل إلى إعلان وقف إطلاق النار، نتيجة لعوامل متشابكة على رأسها التكاليف الكبيرة للحرب واختناق المنافذ الحيوية والتباينات السياسية في الوسط الإسرائيلي.

وكان يسهل الحديث عن تكلفة الحرب على غزة، إلا أنه يصعب ذلك في الشأن الإيراني وفقاً لموقع والا الإسرائيلي، فتكلفة النشاط الهجومي ضد إيران باهظة للغاية مع الطائرات، التي يستهلك بعضها مئات اللترات من الوقود في الدقيقة الواحدة، وينطبق الأمر نفسه على الدفاع، وأكد الموقع حسب قراءة بقش أنه بميزانية تبلغ حوالي 600 مليار شيكل (225.7 مليار دولار) حتى "قوة مثلنا تجد صعوبة في خوض حرب طويلة مع إيران التي تبعد عنا مسافة نحو 2000 كيلومتر".

الخسائر الاقتصادية لأطراف الحرب المباشرة

تأثرت عائدات النفط الإيرانية نتيجةً لتعطل النشاط الاقتصادي، رغم أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة جراء الهجمات الإسرائيلية لم تكن كبيرة، إلا أن الخوف من القصف دفع العمال بالفعل إلى مغادرة المصافي، مما أعاق الإنتاج بشكل كبير، وعلاوة على ذلك، ألحقت الضربات أضراراً بأجزاء من البنية التحتية للطاقة والكهرباء والمياه في إيران.

وبشكل عام، يتم النظر إلى خسائر إيران على أنها تركزت في الأضرار الجزئية بالمنشآت النووية الإيرانية، إلى جانب خسائر اقتصادية في إيران نجمت عن استهداف البنية التحتية بالهجمات الإسرائيلية، فضلاً عن استهداف كبار العلماء النوويين وعدد من القادة العسكريين.

في إسرائيل التي سادت فيها مشاهد خراب المباني والبنى التحتية، بلغ الإنفاق الهجومي والدفاعي الإسرائيلي نحو 725 مليون دولار يومياً، ويصل الإنفاق لتغطية احتياجات صندوق تعويضات الأضرار فقط إلى 1.44 مليار دولار وفق اطلاع بقش على أحدث البيانات، في حين تتوقع الأسواق عجزاً إسرائيلياً حكومياً يتجاوز 6% هذا العام من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالسقف الذي حددته الحكومة البالغ 4.9%.

وتُقدَّر كلفة اعتراض الصواريخ الإيرانية فقط بـ 10 ملايين دولار إلى 200 مليون دولار في اليوم الواحد وفقاً للأرقام المتاحة، بينما يمكن أن تتجاوز التكاليف الفعلية ذلك بكثير، وهو ما يجعل هذه التكاليف أحد البنود الأكثر استنزافاً للميزانية الإسرائيلية.

وفرضت هذه الحرب، التي بدأتها إسرائيل في 13 يونيو، ضغوطاً اقتصادية هائلة على إسرائيل التي تعاني بالأساس من ضغوط الحرب على غزة. إذ تباطأت الاستثمارات وتراجعت حركة السياحة والتجارة، إلى جانب تذبذب أداء سوق المال وتزايد التكاليف الأمنية، وحول ذلك كان معهد «آرون» الإسرائيلي للسياسة الاقتصادية قد قدَّر وصول تكلفة الحرب في إسرائيل إلى نحو 12 مليار دولار في حال امتدت لشهر واحد.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

وإضافة إلى التكاليف العسكرية الباهظة، فإن الصواريخ الإيرانية استهدفت بشكل غير مسبوق البنية التحتية الحيوية في إسرائيل، وعلى رأسها مدينة حيفا والميناء الاستراتيجي الذي يُعد رئة اقتصاد إسرائيل ونافذتها البحرية على العالم، وأدت الصواريخ الإيرانية إلى توقف مصفاة «بازان» لتكرير النفط، وهي أكبر مصفاة نفط إسرائيلية، مما كبَّد الاقتصاد الإسرائيلي 3 ملايين دولار يومياً على الأقل، وفق اطلاع بقش على تقديرات فاينانشال تايمز البريطانية.

كما أن مطار بن غوريون الاستراتيجي، المهدَّد بالأصل من قِبل قوات صنعاء بسبب استمرار الحرب على غزة، تكبَّد هو الآخر خسائر بسبب إيقاف الرحلات العالمية من وإلى إسرائيل، وهو المطار الذي يستقبل وتقلع منه قرابة 300 رحلة طيران بمعدل 35 ألف مسافر يومياً.

ومع إغلاق مطار بن غوريون، لجأت إسرائيل إلى تهريب 48 طائرة لشركة العال الحكومية للطيران، إلى قبرص واليونان وأمريكا، خشية استهداف الأسطول الذي يُعد ثروة إسرائيل الجوية، وذلك أدى إلى تحمُّل تكاليف تشغيلية تصل إلى 6 ملايين دولار.

أما الأسواق المالية في الإسرائيل فهي الأخرى اتسمت بهشاشتها، بل وطالتها الصواريخ الإيرانية التي استهدفت بورصة الماس الإسرائيلية. وحسب مراجعة بقش، تراجعت صادرات البلاد من الماس بنسبة 35% على أساس سنوي خلال 2024، وتشكل هذه الصناعة 8% من إجمالي صادرات إسرائيل، وهو رقم كبير فرض ولا يزال يفرض مخاوف كبيرة في سوق الأوراق المالية.

دمار غير مسبوق في إسرائيل.. آلاف المطالب بالتعويض

لم تدم الحرب مع إيران لأكثر من 12 يوماً، لكن الدمار الذي أحدثته في إسرائيل كبير، حيث قُتل عشرات الإسرائيليين، وأدت الصواريخ الإيرانية إلى انهيار المباني السكنية والمؤسسات والمباني العامة، مما أدى إلى تشريد عشرات الآلاف من المدنيين.

صحيفة معاريف الإسرائيلية قالت إن إعادة تأهيل المناطق المتضررة في إسرائيل ستستغرق سنوات، وكذلك «استعادة الإحساس بالوطن»، مشيرة إلى أن مصلحة الضرائب الإسرائيلية تلقت 43 ألف مطلب بالتعويض، 80% منها مرتبطة بالأضرار التي لحقت بالمباني السكنية، و20% منها تتعامل مع الأضرار في المؤسسات العامة والمتاجر والمكاتب ورياض الأطفال والسيارات.

وهذه الأرقام لم يسبق لها مثيل من قبل في إسرائيل، ولا حتى في حروب أخرى كما تقول صحيفة معاريف في تقريرها الذي اطلع عليه بقش، مضيفةً أن ذلك يُقارن مع 75 ألف مطلب بالتعويض تم تقديمه منذ بداية الحرب في 07 أكتوبر 2023. وفي الوقت الراهن يُقدَّر أن يصل التعويض عن الأضرار المباشرة إلى أكثر من 4 مليارات شيكل «1.17 مليار دولار»، في حين يستنكر الإسرائيليون حدوث كل هذا الدمار وحصول ضرر كبير في غضون 12 يوماً فقط، مقارنة بالوضع في الحروب السابقة، مع الإشارة إلى وجود العديد من حالات الشقق التي تم تدميرها بالكامل، والتي ستستغرق إعادة تأهيلها وقتاً طويلاً.

وخلال الأسابيع المقبلة لن تتمكن إسرائيل إلا من التعامل مع الأضرار الأبسط، وذلك لإعطاء السكان الذين تضررت منازلهم بشكل طفيف الضوء الأخضر للبدء في إعادة التأهيل، وفي المقابل، سيتعين على المنازل المتضررة بالكامل الانتظار لفترات أطول.

وبحسب قراءة بقش لما تقوله مصلحة الضرائب الإسرائيلية، فإنه يحق لمالكي الشقق التي تضررت في الحرب في الأجل القصير الإقامة في فندق أو دفع 4,000 شيكل «1,178 دولاراً تقريباً» للإخلاء الذاتي إلى منازل الأقارب «حتى أسبوعين». وعلى المدى الطويل يُفترض أن يجد المتضررون شققاً بديلة بتمويل من صندوق التعويضات، أما أولئك الذين يقررون العيش مع أقاربهم على المدى الطويل سيحصلون على دفعة شهرية وفقاً لوضعهم العائلي.

ويتم إخلاء مستأجري الشقق فوراً إلى فندق، أو العثور على حل سكني بديل مع الأقارب ويحصلون على 4,000 شيكل. وعلى المدى الطويل يُفترض أيضاً أن يجدوا شقة بديلة ستدفع السلطات الإسرائيلية إيجارها وفقاً لطبيعة الشقة المتضررة. وتشير معاريف إلى أنه بالنسبة للمحتويات التالفة، فإن التعويض عن أضرار الأثاث لشخص واحد يبلغ 14,565 شيكل «قرابة 4,291 دولاراً»، وعن الأضرار التي لحقت بأثاث المتزوجين 25,187 شيكل «قرابة 7,421 دولاراً».

يكمن التحدي الرئيسي في التعامل العاجل مع التعويضات الأولية على الأرض، فهناك آلاف العائلات الإسرائيلية التي تُركت بلا مأوى، وهو ما يتطلب «إدارة عمليات التخطيط بسرعة البرق، من أجل تقديم حلول للسكان، وعدم خلق وضع يضطرون فيه إلى الانتظار طويلاً في الشقق المستأجرة أو الحلول البديلة» وفق اطلاع بقش على الصحيفة.

وتشير البيانات المتاحة إلى أنه تم إخلاء رقم كبير من السكان من منازلهم، يصل إلى نحو 18 ألف إسرائيلي، ومعظمهم يواجه صعوبات في العثور على شقة بديلة بسبب ارتفاع الطلب على الشقق في المناطق المتضررة وما يقابلها من زيادة في أسعار الإيجارات. ويؤكد رئيس جمعية عمال البناء في إسرائيل، روني بريك، إن إسرائيل تشهد دماراً يتطلب عملاً متعمقاً في البنية التحتية، مضيفاً: «الضرر شديد للغاية، في مجمعات كاملة من المباني، وحالياً يتم التحقق مما إذا كان تشييد المباني يمكن أن يصمد».

وهناك حالات تضرر فيها طابق واحد فقط، أو شقة واحدة، ويمكن ترميمها دون هدم المبنى بأكمله، لكن من المحتمل أن يتم هدم معظم المباني المتضررة. فبعضها عبارة عن مبان قديمة، كان لابد من هدمها وإعادة بنائها على أي حال لأنها كانت تشكل خطورة للعيش فيها حتى قبل الحرب، وفقاً لرئيس جمعية البنائين. لكن صناعة البناء تشهد أزمة كبيرة، تتمثل في حظر دخول 120 ألف عامل فلسطيني إلى الأراضي المحتلة، من أصل 300 ألف عامل في الصناعة بشكل عام، لذا يتم التأكيد حالياً على أن إعادة إعمار المباني المدمرة سيستغرق سنوات عديدة، بافتراض أنه سيتم توفير القوى العاملة اللازمة لذلك، وقد تصل الفترة إلى أكثر من 8 سنوات.

▪ أبرز تطـورات وأخبار الاقتصـاد العالمي

تأثير حرب الـ12 يوماً على الشحن والتجارة الدولية

ارتفعـت تكاليف التأمين على الشـحن البحري عبر مضيق هرمز بنسـبة تفوق 60% خلال يونيو الماضي، في أعقاب الحرب بين إيران وإسـرائيل، وهو ما أظهـر تنامي القلق العالمي من تفجر أزمة في أحد أكـثر الممـرات المائية حيويـة في العالم. وبحسـب بيانـات صادرة عـن شـركة «مارش ماكلينان» – كبرى شركات الوساطة التأمينية في العالـم – ارتفعـت تكلفة تأمين هيكل السـفن وآلاتهـا Hull & Machinery المارة عبر مضيق هرمز مـن 0.125% من قيمة السـفينة إلى نحو 0.2% خلال شـهرين فقط، وهذا يعني أن السفينة التي تبلـغ قيمتهـا 100 مليـون دولار، ارتفعت كلفة تأمينهـا من 125 ألـف دولار إلى 200 ألف دولار وفـق متابعة بقـش، وتعد هـذه القفزة مؤشـراً واضحاً علـى حجم المخاطر الجيوسياسـية التي تهـدد قطاع النقـل البحـري الـدولي في الخليج العربي.

يمثل مضيق هرمز نقطة اختناق استراتيجية تمر عبرها نحو 17.3 مليون برميل من النفط يومياً، أي ما يعادل أكثر من 20% من الاسـتهلاك العالمي اليومي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وأي تهديد لتعطيل الحركـة في هذا الممر الحيوي يعني بالضرورة تعرض أسـواق الطاقـة العالمية لهزات شديدة قد تطيح باستقرارها لسنوات.

رغم عـدم تسـجيل أي هجمـات مباشـرة على السفن في مياه الخليج العربي خلال الحرب، إلا أن السـوق التأميني العالمي تحرك بناءً على تصاعد المخاطر، لا الوقائع، وقد أشـار "ماركوس بيكر"، الرئيس العالمي للتأمين البحري بشـركة مارش ماكلينـان، في تصريـح لصحيفة «فاينانشـيال تايمز»، إلى أن الوضع كان يعكس شـعوراً متزايداً بالخطر بين شـركات التأمـين، وأضاف وقتها أن بعـض الشـركات قـد تنسـحب مـن السـوق بالكامل، بينما تـرى أخرى فرصة لتعظيم أرباحها في سوق محفوف بالمخاطر.

الأثر الاقتصادي الذي كان وشيكاً لإغلاق مضيق هرمز كان سيؤثر بشكل واسع النطاق، إذ كان من المتوقع أن ترتفع أسـعار النفـط إلى أكثر من 150 دولاراً للبرميل، وفقاً لتوقعات بنك جي بي مورغان، ممـا سـيؤدي إلى انفجـار معـدلات التضخم في مختلف دول العالم، خاصة تلك التي تعتمد على واردات الطاقة، كمـا أن نحو 30% من تجارة الغاز الطبيعي المسال تمر عبر الخليج، وبالتالي فإن الإمـدادات إلى آسـيا وأوروبـا سـتكون في خطر مباشر، ما سيضاعف من أزمة الطاقة العالمية.

الشـلل في المضيق لن يقتصر تأثيره على أسـواق الطاقة فقط، بل سيمتد ليعطل سلاسل الإمداد العالميـة في قطاعـات متعـددة مـن الحبوب إلى الإلكترونيات، وإذا اسـتمر الإغلاق لأكثر من 90 يوماً، فمن المرجح أن يشـهد الاقتصـاد العالمي انكماشـاً بنسـبة تقارب 0.8%، بحسب دراسة لجامعة أوكسفورد إيكونوميكس.

وفي تلـك الأجواء، وجـد قطاع التأمـين البحري نفسـه في قلـب العاصفـة، بين التزامـه بحماية السـفن والمسـتوردين، وبين الخوف من خسائر كارثيـة قد تطيـح ببعض اللاعبين من السـوق بالكامل.

التطـورات في مضيـق هرمـز لـم تكن مسـألة إقليمية، بل تحولت لقضيـة أمن اقتصادي دولي، ومع بقاء الأوضاع السياسـية والعسكرية قابلة للاشـتعال في أي لحظة، تبـدو أسـعار التأمين والشحن مرشحة لمزيد من الارتفاع، في انتظار ما ستسفر عنه الأيام المقبلة من انفراج أو تصعيد.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

يونيو الأسود في سوق النفط: صواريخ في الشرق، وقرارات حذرة في أوبك، والطلب العالمي يتراجع

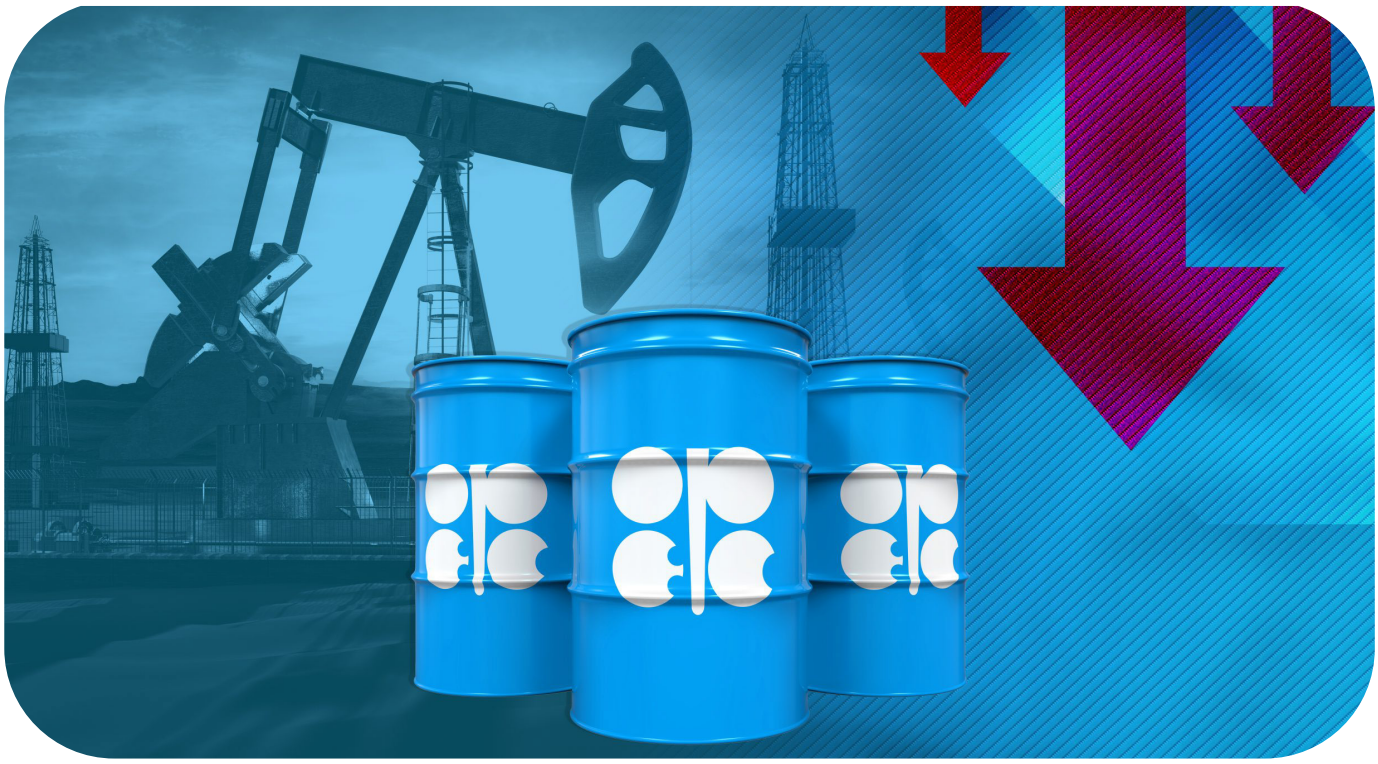

في الثامن من يونيو 2025، شنت إسرائيل ضربات جوية خاطفة على منشآت نووية ونفطية في مدينة أصفهان الإيرانية، فيما وُصف بأنه أكبر تصعيد مباشر بين الجانبين منذ 2020. الضربات، التي استهدفت منشآت حساسة من بينها بنى تحتية للطاقة، أثارت ردوداً إيرانية عسكرية ضاربة تخللتها تصريحات حول احتمال إغلاق مضيق هرمز، مما أثار ذعر الأسواق.

وفي 10 يونيو، قفز سعر خام برنت إلى 91.7 دولاراً للبرميل، بزيادة 11.3% في يومين فقط، وسط اضطراب غير مسبوق في حركة الناقلات وارتفاع تكاليف التأمين البحري بنسبة 200%، ولكن بحلول 22 يونيو، هدأت الأسواق نسبياً بعد إعلان التوصل إلى "تهدئة عسكرية" مؤقتة بين إسرائيل وإيران، وبالفعل، تراجعت الأسعار بشكل حاد لتصل إلى 68 دولاراً للبرميل في 23 يونيو، مسجلة أدنى مستوى خلال 3 أسابيع.

وسط هذه الفوضى الجيوسياسية، اختارت دول منظمة أوبك+ عدم الانجرار خلف ارتفاع الأسعار المؤقت. وفي اجتماعها المنعقد في فيينا بتاريخ 13 يونيو، أعلنت المنظمة رفع إنتاجها بمقدار 400 ألف برميل يومياً، موزعة بين السعودية وروسيا والعراق.

القرار اتُّخذ رغم ضغط بعض الدول الأعضاء لزيادة أكبر، إلا أن كبار المنتجين رأوا أن التقلبات لا تزال غير مستقرة، وأن فائضاً جديداً في السوق قد يؤدي إلى انهيار الأسعار كما حصل في 2023.

يبدو أن النصف الثاني من 2025 سيكون اختباراً حقيقياً لقدرة السوق على امتصاص الصدمات، فبين احتمال تصاعد جديد في الشرق الأوسط، وتباطؤ اقتصادي عالمي، وتقلّب قرارات أوبك، بات النفط محكومًا بـ«هشاشة توازن» لا يمكن ضمان استمرارها طويلاً، بينما يوصي المراقبون بمتابعة 3 مؤشرات رئيسية:

1- استقرار التهدئة الإسرائيلية-الإيرانية.
2- تطورات الطلب في الصين والهند.
3- توجهات البنوك المركزية بشأن أسعار الفائدة، وتأثيرها على الاستثمار في الطاقة.

(سـوق النفـط العالميـة)

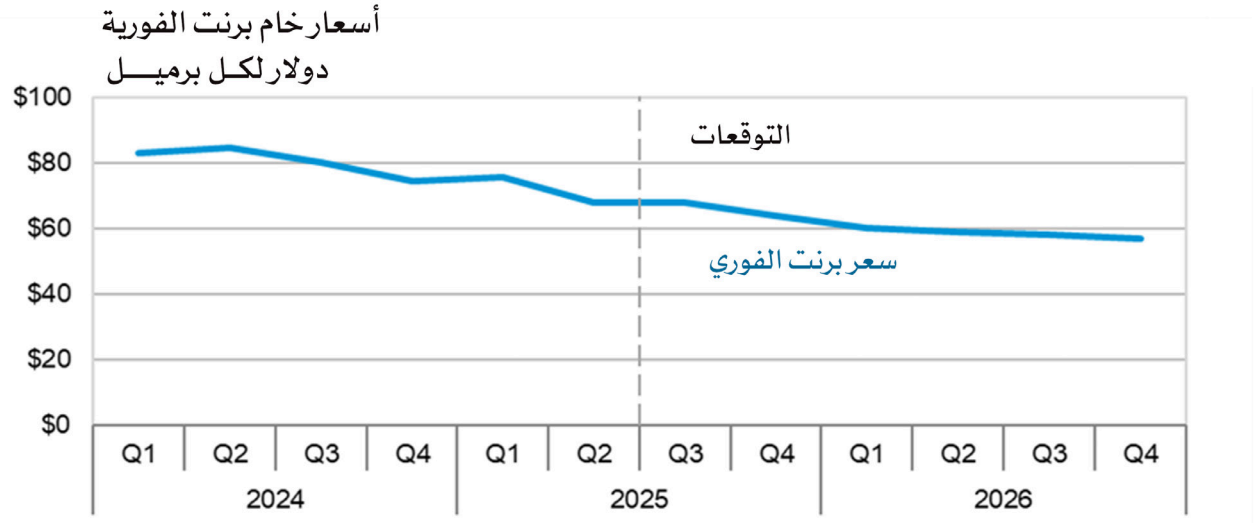

- تغيرات وتوقعات أسعار نفط خام برنت الفورية (يناير 2024 - ديسمبر 2026
- المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسـط الأسـعار الفورية لخام برنت في يونيو 2025= 71$ للبرميل (ارتفاع 7$ عن متوسط سعر البرميل في مايو 2025)

التحليلات: ارتفعت أسـعار خام برنـت الفوري من 71 دولاراً للبرميل في 12 يونيـو إلى 80 دولاراً في ذروة الحرب بتاريخ 19 يونيو، وذلك استجابةً لتقارير أفادت بأن إيران تدرس فعلياً إغلاق مضيق هرمز، ومع انحسار التصعيد، تراجعت الأسعار مجدداً إلى ما دون 70 دولاراً للبرميل خلال الأيام التالية، إلا أن ضعف الاسـتهلاك في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكثرة الإمدادات من خارج أوبك+، حافظت على الضغوط الهبوطية، ويعكس هذا التقلب مدى تغيّر أسـعار العقود الآجلة للنفط—حالة عدم اليقين الكبيرة في السوق.

التوقعات: تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية نمواً كبيراً في المخزونات العالمية من النفط وهو ما سيُشكّل ضغطاً هبوطياً على الأسعار، حيث تتوقع الإدارة أن يبلغ متوسط سعر خام برنت هذا العام نحو 69 دولاراً للبرميل، أي أعلى بمقدار 3 دولارات للبرميل مقارنة بتوقعات تقرير الشـهر الماضي، ويُعزى هذا الارتفاع في الأسعار بشـكل كبير إلى علاوة المخاطر الحالية الناتجة عن الحرب بين إسرائيل وإيران.